فتنة الجمل

حقائق ودجل

تحقيق وبحث:

القعقاع العراقي

فهرس المحتويات

المقدمة ٣

الباب الأول: سبب خروج أهل الجمل وأهدافهم ٦

إثبات بيعة أهل الجمل لعلي بن أبي طالب بغير إكراه ٨

هل قال طلحة " بايعت واللّجّ على قفاي " ؟ ٩

هل بايع أهل الجمل عليًا ثم نكثوا ؟ ١١

هل شارك أهل الجمل في قتل عثمان؟! وتأويل قول الحسن البصري في طلحة والزبير ١٤-١٥

خلاصة الباب الأول ١٦

الباب الثاني: سبب نشوب القتال ١٧

الروايات عن عدد القتلى في الفتنة وفيها ما فيها ٢١

قالوا في بعضهم ٢٢

إثبات قتل مروان بن الحكم لطلحة بن عبيد الله ٢٧

الباب الثالث: شبهات متفرقة ٣٠

١- دعوى مخالفة أم المؤمنين لقوله تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنّ} ٣٠

٢- القول في رواية " أتتكم الحميراء في كتيبة يسوقها أعلاجها حيث تسوء وجوهكم " عن حذيفة ... ٣٤

٣- هل قال طلحة والزبير " بايعته أيدينا و لم تبايعه قلوبنا " ؟ ٣٦

٤- هل خرج أهل الجمل إلى البصرة من أجل المال؟! ٣٧

٥- بيان ضعف الروايات التي تتهم السيدة عائشة بالخروج على علي ٣٨

٦- بيان عدم صحة حديث النبي لعائشة: (تقاتلين عليا وأنتِ ظالمة له) وللزبير أيضًا بنفس اللفظ ٤٠

٧- هل ضرب أهل الجمل عثمان بن حنيف ونتفوا شعر لحيته؟ ٤١

٨- أكذوبة رفض أهل الجمل للاحتكام إلى القرآن الكريم ٤٣

٩- ضعف رواية ذم الأحنف بن قيس لأهل الجمل ٤٥
١٠- رواية ضعيفة عن بعر جمل عائشة..... ٤٩
١١- تأويل قول عمار بن ياسر عن عائشة بشأن خروجها..... ٤٩
١٢- هل طعن الصحابي أبو بكرة بالسيدة عائشة؟! ٥١
المراجع..... ٥٢

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على النبي الصادق الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين، ومن تبعه بإحسانٍ إلى يوم الدين .

لم تؤدِ مبايعة الصحابة لعلي بن أبي طالب للخلافة، بعد استشهاد عثمان، إلى التخفيف من شرارة الأحداث وتهدئة الأوضاع، فوقع ما وقع، فاشتدت الأحداث باختلاف الصحابة رضي الله عنهم فيما بينهم، فاختلفوا في كيفية تهدئة الوضع وتيسير الأمور، فمنهم من اعتزل في بيته، ومنهم من كان مطالبًا في الاقتصاص من قتلة عثمان بأسرع وقت، ومنهم من كان يرى الصبر في الاقتصاص. فانطلقت شرارة الأحداث من خلال اختلاف مجموعتين من الصحابة، وهما: أهل الجمل، وعلي وأصحابه.

فأهل الجمل – أم المؤمنين عائشة، والزبير، وطلحة – رضي الله عنهم، رأوا الإسراع في الاقتصاص من القتلة، فتلك كانت رؤيتهم وعملوا على تطبيقها بدعوتهم الناس لنصرتهم، فذهبوا إلى البصرة داعين الناس إلى الوقوف معهم.

أما علي رضي الله عنه فإنه كان يرى الصبر وعدم الإسراع، فلم يرضه عمل أهل الجمل وذهابهم إلى البصرة، وهذا ما جعله يذهب إليهم، وصار بعض أنصاره كعمار بن ياسر رضي الله عنه يحرضون الناس على أهل الجمل وعدم تقبّلهم.

وإن أردنا الكلام بالتفصيل عن الفتنة وأسبابها ونتائجها؛ يلزمنا الاطلاع على الروايات الصحيحة المسندة عن معاصري تلك الحقبة، وذلك لإزالة الغموض وليكون بحثنا رصينًا، وذلك لصحة عدة روايات توضح رؤى أهل الجمل وسبب خروجهم، ونظرة علي لهم، فبالأحرى أن نطّلع عليها، ونقيّم كلمات المؤرخين بمدى موافقتها لتلك الروايات، وهذا ما سيكون في بحثنا إن شاء الله.

كما نؤكد صحة ما نستشهد به من الروايات سندًا، فكل ما سننقله في الأبواب الآتية من الروايات هو صحيح السند أو حسن، إلا أنه هناك بعض الروايات التي قد يطعن في أسانيدها، فقد فصلنا القول فيها وحققنا حتى لا يطعن طاعن في صحتها، فمن هنا قد علمت منهجنا في البحث، فنعتمد أولًا على الروايات التاريخية الصحيحة المسندة، ثم أقوال العلماء والمؤرخين الثقات من أهل السنة، مع الرد على شبهات الرافضة بالتفصيل، وذلك بأبوابٍ خاصة.

أي أننا اعتمدنا منهج المحدثين في دراستنا، وذلك هو المنهج الأفضل والأنسب، فمن خلاله سنعرف الموضوعات والمكذوبات وما دُسّ وما هو غير صحيح، وما هو صحيح أيضًا، وهذا ما حث عليه الكثير من الباحثين والدكاترة المعاصرين، لتنقية التاريخ الإسلامي من الشوائب وإظهاره على وجهه الصحيح بعد محاولات التشويه التي يقودها الأعداء من الرافضة والعلمانيين .

ولا يقال أن ذلك سيؤدي إلى تضعيف أكثر المرويات التاريخية، فمن اعترض بهذا الاعتراض فذلك دليل على جهله بعلم الحديث وقواعده، فإنّ منهج المحدثين لا يطبق بحذافيره على الروايات التاريخية حتى يقال هذا الكلام، بل يكون هناك تساهل في التصحيح والتحسين، فعندما سُئل الإمام أحمد بن حنبل: ما تقول بمحمد بن إسحاق؟ فقال رحمه الله: هو رجل تكتب عنه هذه الأحاديث، كأنه يعني: المغازي ونحوها، وأما إذا جاء الحلال والحرام، أردنا قومًا هكذا، وقبض أبو الفضل -يعني: العباس- أصابع يده الأربع من كل يد، و لم يضم الإبهام [1] .

ويقول الدكتور أكرم العُمري: (أما اشتراط الصحة الحديثية في قبول الأخبار التاريخية التي لا تمس العقيدة والشريعة ففيه تعسف كثير، والخطر الناجم عنه كبير، لأن الروايات التاريخية التي دونها أسلافنا المؤرخون لم تُعامل معاملة الأحاديث بل تم التساهل فيها، وإذا رفضنا منهجهم فإن الحلقات الفارغة في تاريخنا ستمثل هوّة سحيقة بيننا وبين ماضينا مما يولد الحيرة والضياع والتمزق والانقطاع إنّ تاريخ الأمم الأخرى مبني على روايات مفردة، ومصادر مفردة في كثير من حلقاته، وهم ينقدون متون الروايات فقط ويحللونها وفق معايير نقدية تمكنهم من الوصول إلى صورة ماضيهم لعدم استعمال الأسانيد في رواياتهم التاريخية لأن الأسانيد اختصت بها الأمة الإسلامية.

لكن ذلك لا يعني التخلي عن منهج المحدثين في نقد أسانيد الروايات التاريخية، فهي وسيلتنا إلى الترجيح بين الروايات المتعارضة، كما أنها خير معين في قبول أو رفض بعض المتون المضطربة أو الشاذة عن الإطار العام لسير تاريخ أمتنا، ولكن الإفادة منها ينبغي أن تتم بمرونة آخذين بعين الاعتبار أن الأحاديث غير الروايات التاريخية، وأن الأولى نالت من العناية ما يمكنها من الصمود أمام قواعد النقد الصارمة) [2] .

---

[1] المدخل إلى علم السنن ص٣٧٢-٣٧٣

[2] دراسات تاريخية ص٢٧

وبنفس الوقت لا يعني قبول روايات المتروكين والضعفاء، كسيف بن عمر وأبي مخنف ونصر بن مزاحم، وغيرهم ممن ثبت أنهم ضعفاء وكذابون، وإن أخذ العلماء ببعض روايات سيف، وهذا ليس بمشكل، خاصةً إذا وافقت بعض رواياتهم ما صح عن غيرهم من الثقات.

وحاصل الكلام أن رواياتهم هؤلاء (وخاصة سيف بن عمر) مردودة إذا خالفوا في ما انفردوا به، أو أتوا بأخبار تخالف المعلوم المشهور، وهذا الذي تبيّن لي بعد استقراءٍ واطلاعٍ تام.

ولهذا نحن لم ننقل ولم نعتمد ما يرويه سيف بن عمر وأبو مخنف ونصر بن مزاحم وغيرهم، وذلك لشهرة أقوال العلماء والمحدثين فيهم، فقد ثبت الذم والجرح في حقهم، فراجع كتب الجرح والتعديل.

أما طريقتنا في دراستنا التفصيلية فهي على أبواب، وهذا توضيح لمضمون كل باب:

الباب الأول: سبب خروج أهل الجمل وأهدافهم

فقد بيّنتُ فيه سبب خروج أهل الجمل إلى البصرة وأهدافهم، وخلص البحث إلى أن أهل الجمل قد قصدوا الإصلاح بين المسلمين ولم يقصدوا قتال أمير المؤمنين علي، وبيّنتُ أنهم قد بايعوا عليًا غير مكرهين، واتضح فيه بطلان دعاوى الشيعة الحاقدة على أهل الجمل غفر الله لهم.

وأيضًا خلص البحث إلى أن أهل الجمل عند خروجهم كانوا يدعون المسلمين إلى الوحدة والاجتماع ضد قتلة عثمان وإخراجهم من بلاد المسلمين، وبهذا قد جانبوا عليًا في رؤيته الذي كان يرى الصبر وعدم التعجيل، فلم يصبروا وذهبوا وهم يحرضون الناس على قتلة عثمان.

الباب الثاني: سبب نشوب القتال

وفيه قد بيّنت أن القتال الذي حدث بين أهل الجمل وأصحاب علي في البصرة، لم يقصده طرفٌ من الطرفين، بل كان بعمل خارجي من السبئية، لئلا يُقتص منهم وللهروب من العقوبة.

وقد تضمّن الباب بحثين مهمين، وهما:

- قالوا في بعضهم. وهو بحث لإثبات بقاء التراحم بين المتقاتلين من الصحابة بعد انتهاء الفتنة.
- إثبات قتل مروان بن الحكم لطلحة بن عبيد الله.

الباب الثالث: شبهات متفرقة

وفيه نقلت شبهات الشيعة المتفرقة التي يتداولونها في منتدياتهم وكتبهم، وهي كلها من روايات أهل السنة، وهي أما روايات ضعيفة، أو روايات صحيحة احتجوا بها بناءً على فهم غير صحيح مُحرِف للمعنى.

الباب الأول: سبب خروج أهل الجمل وأهدافهم

لقد روى أبو بكر بن أبي شيبة الكثير من الروايات الصحيحة التي بيّنت أسباب خروج أهل الجمل، إذ وضحت بما فيه الكفاية لبيان الحقيقة والرد على أعداء الأمة من الرافضة وغيرهم.

فقد روى أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف»: (حدثنا أبو أسامة قال: حدثنا إسماعيل، عن قيس قال: لّما بلغت عائشة بعض مياه بني عامر ليلًا نبحت الكلاب عليها، فقالت: أيُّ ماء هذا؟ قالوا: ماء الحوأب، فوقفت فقالت: ما أظنني إلا راجعة، **فقال لها طلحة والزبير: " مهلًا رحمكِ الله، بل تقدمين فيراكِ المسلمون، فيصلح الله ذات بينهم** " قالت: ما أظنني إلا راجعة، إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لنا ذات يوم: " كيف بإحداكنَّ تنبح عليها كلابُ الحوأب ؟ ") [1] .

بيان: قد رأيت من يطعن في قيس بن أبي حازم ليضعف الرواية، وبهذا قوله قد اعتمد قول يحيى القطان فيه: (منكر الحديث) ، وهذا ليس من الإنصاف، فإنّ الاعتماد على قول من ذمه فقط غلط، فأكثر العلماء كانوا على توثيقه والاحتجاج به، فيقول الذهبي – وهو يرد على القطان –: (ثقة حجة، كاد أن يكون صحابيًا

وثقه ابن معين والناس

وقال علي بن عبد الله، عن يحيى بن سعيد: منكر الحديث، ثم سمى له أحاديث استنكرها فلم يصنع شيئًا، بل هي ثابتة، لا ينكر له التفرد في سعة ما روى، من ذلك حديث كلاب الحوءب.

وقال يعقوب السدوسي: تكلم فيه أصحابنا، فمنهم من حمل عليه.

وقال: له مناكير، فالذين أطروه عدوها غرائب.

وقيل: كان يحمل على علي رضي الله عنه إلى أن قال يعقوب

والمشهور أنه كان يقدم عثمان.

ومنهم من جعل الحديث عنه من أصح الأسانيد.

---

[1] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٧٢

وقال إسماعيل بن خالد: كان ثبتًا، قال: وقد كبر حتى جاوز المائة وخرف.

قلت: أجمعوا على الاحتجاج به، ومن تكلم فيه فقد آذى نفسه.

نسأل الله العافية وترك الهوى، فقد قال معاوية بن صالح عن ابن معين: كان قيس أوثق من الزهري) [1] .

وقال أبو داود السجستاني: أجود التابعين إسنادًا قيس بن أبي حازم [2] .

والخلاصة أنه ثقة حجة، وقد رد الشيخ الألباني أيضًا على من يحتج بقول يحيى القطان، فقال الشيخ: (وقد تأول الحافظ في «التهذيب» قول يحيى بن سعيد وهو القطان: «منكر الحديث» بأن مراده الفرد المطلق قلت: فإن صح هذا التأويل فيه، وإلا فهو مردود لأنه جرح غير مفسر، لاسيما وهو معارض لإطباق الجميع على توثيقه والإحتجاج به، وفي مقدمتهم صاحبه إسماعيل بن أبي خالد، فقد وصفه بأنه ثبت كما تقدم، ولا يضره وصفه إياه بأنه خرف، لأن الظاهر أنه لم يحدث في هذه الحالة، ولذلك احتجوا به مطلقًا، ولئن كان حدث فيها، فإسماعيل أعرف الناس به، فلا يروي عنه والحالة هذه، وعلى هذا فالحديث من أصح الأحاديث، ولذلك تتابع الأئمة على تصحيحه قديمًا وحديثًا) [3] .

وفيه رد جيد على من يستشهد بقول إسماعيل بن أبي خالد في قوله أن قيسًا قد أُصيب بالخرف.

وقد نبّه الشيخ على كذب رواية « شهد طلحة والزبير على أن المكان ليس هو ماء الحوأب» ، فراجع بحثه.

وأيضًا روى ابن أبي شيبة بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (أرسلني عليّ إلى طلحة والزبير يوم الجمل ، قال : فقلت لهما : إن أخاكما يقرئكما السلام ويقول لكما : هل وجدتما عليّ حيفًا في حكم ؟ أو استئثارًا بفيء ؟ أو بكذا أو بكذا ؟ قال : **فقال الزبير : لا في واحدة منها** ، ولكن مع الخوف شدة المطامع) [4] .

---

[1] ميزان الاعتدال ج٣ ص٣٩٢-٣٩٣

[2] سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل ص١١٣

[3] سلسلة الأحاديث الصحيحة ج١ ص٨٤٧-٨٤٨

[4] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٨٢

فهاتان الرواياتان الصحيحتان عن (قيس بن أبي حازم، ابن عباس) تبيّنان لك أن خروج أهل الجمل إلى البصرة لم يكن بقصد قتال أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وإثارة الفتنة، كما يثير الشيعة، إنما كان للإصلاح بين الناس بعد تفرقهم، بعد سيطرة المتمردين – قتلة عثمان – على المدينة وبعد عملهم على نشر الفوضى في بلاد المسلمين.

فكان خروج السيدة عائشة والزبير وطلحة رضي الله عنهم إلى البصرة للإصلاح بين المسلمين وإخماد الفتنة، و لم يكن عندهم شيءٌ من علي، بدليل نفي الزبير عندما سأله علي" هل وجدتما عليًا حيفًا – أي ظالماً – في حكم، أو بكذا أو بكذا " ! ، فتبطل بذلك دعاوى الشيعة واتهاماتهم الخبيثة، وأقوال علمائهم.

مع أن أهل الجمل قد بايعوا عليًا، فقد حثّت السيدة عائشة على طاعة علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وذلك قبل خروجها، فروى أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف»: (حدثنا خالد بن مخلد قال: حدثنا يعقوب، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن ابن أبزى قال: انتهى عبد الله بن بُديل إلى عائشة وهي في الهودج يوم الجمل، فقال: يا أم المؤمنين، أنشدكِ بالله، أتعلمين أني أتيتك يوم قُتل عثمان فقلتُ: إن عثمان قد قُتل، فما تأمريني، **فقلتِ لي: الزم عليًا**، فوالله ما غيّر ولا بدّل، فسكتت، ثم أعاد عليها ثلاث مرات، فسكتت، فقال: اعقِروا الجمل، فعقروه، قال: فنزلتُ أنا وأخوها محمد ابن أبي بكر واحتملنا الهودج حتى وضعناه بين يدي علي، فأمر به علي فأُدخل في منزل عبد الله بن بديل) ! [1] وهذا الخبر بعد انتهاء المعركة كما هو واضح، فقد كانت تأمر بمبايعة علي بعد استشهاد عثمان، **وسكوتها يدل على التزامها بطاعة علي، ويدل على أنها لا تراه قد غيّر وبدّل، ويدل على ندمها أيضًا لما رأته من ذلك اليوم.**

وفي سندها خالد بن مخلد، واختلفوا فيه، لكن تُصحح الرواية لأنها من قبيل المرويات التاريخية، وقد قال ابن حجر العسقلاني في "خالد بن مخلد": (صدوق يتشيع وله أفراد) [2] .

---

[1] المصدر السابق ج٢١ ص٤٠١

[2] تقريب التهذيب ص١٩٠

وأيضًا فقد روى أبو بكر بن أبي شيبة عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنه قال: (بلغ عليّ بن أبي طالب أن طلحة يقول: إنما بايعت واللجّ على قفاي، فأرسل ابن عباس فسألهم، **فقال أسامة بن زيد: أمّا واللّجُّ على قفاه فلا، ولكن قد بايع وهو كاره ...**) [1] .

فهذا أسامة بن زيد قد أكّد بيعة طلحة لعلي رضي الله عنهم، وكذّب من قال أنه بايعه مكره والسيف على عنقه، ولكنه بايع وهو كاره، وهناك فرق، فالمكره هو المجبور والذي ليس بيده شيء، وهذا ما أنكره أسامة بن زيد عن طلحة رضي الله عنهما، والواقع أنه كان كارهًا للبيعة، لأنه يرى ضرورة الإسراع في الاقتصاص من قتلة عثمان، خلاف علي الذين كان يرى الصبر، فلهذا كره، وهذا الذي يظهر لنا والله أعلم، والأهم في الرواية؛ هو تكذيب أسامة لمن ادعى إكراه طلحة على البيعة.

وهناك كلام نفيس لأبي بكر بن العربي في القول المنسوب لطلحة " بايعت واللّجّ على قفاي " ، فقال: (فإن قيل: فقد قال طلحة: «بايعت واللّجّ على قَفيّ» قلنا: اخترع هذا الحديث من أراد أن يجعل في «القفا» لغة «قفيّ» كما يجعل في «الهوى» «هويّ». وتلك لغة هذيل لا قريش، فكانت كِذبةً لم تُدبَّر) [2] .

وهذه التهمة الباطلة لأهل الجمل عامة وليس لطلحة فقط، فقد روى الطبري أيضًا أن أهل الجمل قد قالوا: دخلنا – في بيعة علي – واللجّ على أعناقنا [3] .

وفي سند الطبري: مصعب بن سلام التميمي، ضعفه أحمد والبزّار والساجي وأبو داود وابن حبان، ولابن معين فيه قولان، ووثقه العجلي، وقال أبو حاتم الرازي عنه: شيخ محله الصدق. إلا أن الجرح كان مفسرًا، كقول ابن حبان: (كثير الغلط لا يحتج به) وأحمد: (انقلبت عليه أحاديث يوسف بن صهيب جعلها عن الزبرقان السراج وقدم ابن شيبة مرة فجعل يذاكره أحاديث عن شعبة هي أحاديث الحسن بن عمار انقلبت عليه أيضا ثم رجع عنه قيل له كتبت عنه شيئا قال نعم ليس به بأس) كما في «تهذيب التهذيب» لابن حجر [4] ، وقد غلط ابن حجر في النقل عن «تهذيب

---

[1] المصدر السابق ج٢١ ص٣٧٣

[2] العواصم من القواصم ص١٤٨

[3] تاريخ الطبري ج٣ ص٣٠

[4] ج١٠ ص١٦١

الكمال» [1] ، فإن عبارة " ثم رجع عنه وقيل له كتبت عنه شيئًا قال نعم ليس به بأس " من قول يحيى بن معين وليس أحمد.

كما قد روى البلاذري: (حدثنا خلف بن هشام، حدثنا هشيم بن بشير، حدثنا حميد، عن الحسن: رأَيتُ الزبير بايع عليًا في حش من أَحشاش المدينة) [2] فهذا الحسن البصري رحمه الله يؤكد أنه رأى الزبير قد بايع عليًا، و لم يذكر أنه قد وُضع السيف على عنقه !

وقد قال علي بن المديني عن الرواية: (ليس من صحيح حديث هشيم) [3] ، ولعله يقصد عنعنة هشيم، فهو مدلس، لكن هشيمًا في رواية البلاذري صرّح بالتحديث، فانتفت شبهة التدليس.

وحميد: حميد الطويل، صرّح المحدثون بأنه كان يدلس عن أنس بن مالك فقط، قال الذهبي في حميد: (وثقوه، يدلس عن أنس) [4] وقال ابن حجر أيضًا :(مشهور من الثقات المتفق على الاحتجاج بهم إلا أنه كان يدلس حديث أنس) [5] فالرواية سليمة السند.

وأما ما رواه ابن أبي شيبة في مصنفه [6] عن أبي نضرة عن طلحة أنه قال: (إني أُدخلتُ الحشُ ووُضع على عنقي اللج، وقيل: بايع وإلا قتلناك، فقال: فبايعت وعرفت أنها بيعة ضلالة) .

فهذا مما يتوقف فيه، فأبو نضرة – المنذر بن مالك– يروي عن صغار الصحابة، فيقول الإمام مسلم عنه: (سمع ابن عمر وأبا سعيد وابن عباس) [7] ، نعم أدرك أبو نضرة طلحةَ، لكن لا يعني عامة رواياته عن طلحة مقبولة وأنه سمعها منه، فرواياته عن طلحة غالبًا هي بواسطة لو نظرت في كتب الحديث! ، وما يقوّي قولنا: أن أبا نضرة توفي سنة مائة وثمان [8] ، فيستبعد إدراكه لجميع أحداث الفتنة.

---

[1] ج٢٨ ص٣٠

[2] جمل من أنساب الأشراف ج٣ ص١٦

[3] العلل ص٥٤

[4] الكاشف ج١ ص٣٥٢

[5] فتح الباري ج١ ص٣٩٩

[6] ج٢١ ص٣٧٣-٣٧٤

[7] الكنى والأسماء ص٨٥٢

[8] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ج٢٨ ص٥١٠

كما أن الروايات الصحيحة التي تقدّمت والتي ستأتي؛ تخالف مضمون هذه الرواية ورواية مصعب بن سلام، فقد نقلنا قول أسامة بن زيد رضي الله عنه وذلك ثابت عنه بسند صحيح، وسيأتي قول زيد بن وهب الذي نقل أن طلحة والزبير اعترفا ببيعتهما لعلي – رضي الله عنهم– دون أن يصرحا بالإكراه، وذلك بسند قوي أيضًا!

وروى أيضًا ابن أبي شيبة عن الزبير مثل ذلك – قال مثل قول طلحة – إلا أنه رواه عن الوليد بن عبد الملك، فقال الوليد: (إن منافقًا من منافقي أهل العراق: جَبَلة بن الحكيم قال للزبير: فإنك قد بايعت؟ فقال الزبير: إن السيف وضع على عنقي فقيل لي: بايع وإلا قتلناك! قال: فبايعت) [1] .

والوليد ولد سنة خمسين [2] ، فلم يدرك تلك الأحداث أيضًا .

أما ما روي عن الأشتر وعلي من أن أهل الجمل قد بايعوا عليًا ثم نكثوا وأفسدوا، فذلك لم يصح عنهما على التحقيق، كرواية ابن أبي شيبة عن الأشتر: (حدثنا يحيى بن آدم، قال: حدثنا أبو بكر بن عياش، عن مغيرة، عن إبراهيم، عن علقمة، عن الأشتر: ... ولكني رأيت طلحة والزبير والقوم بايعوا عليًا طائعين غير مكرهين، **ثم نكثوا عليه**) [3] ففي سنده مغيرة بن مقسم وهو مدلس، وروايته عن إبراهيم ضعيفة، فقال العلائي: (مغيرة بن مقسم الضبي قال ابن فضيل كان يدلس فلا نكتب إلا ما قال ثنا إبراهيم ، وقال أحمد بن حنبل: عامة حديثه عن إبراهيم مدخول إنما سمعه من حماد ومن يزيد بن الوليد والحارث العكلي وجعل أحمد يضعف حديثه عن إبراهيم يعني النخعي) [4] .

وقد ذكرها – الرواية – الحافظ ابن حجر عن عمر بن شبة بنفس السند بدون اللفظة الأخيرة « ثم نكثوا عليه » ، فقال: (وقد جمع عمر بن شبة في «كتاب أخبار البصرة» قصة الجمل مطولة، وها أنا ألخصها وأقتصر على ما أورده بسند صحيح أو حسن .. ومن طريق مغيرة عن إبراهيم عن علقمة قال: قال الأشتر رأيت طلحة والزبير بايعا عليا طائعين غير مكرهين) [5] .

---

[1] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٧٤

[2] تاريخ دمشق لابن عساكر ج٦٣ ص١٦٦-١٦٧

[3] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٢٦-٣٢٧

[4] جامع التحصيل في أحكام المراسيل ص١١٠

[5] فتح الباري ج١٣ ص٥٤

وإن صح ذلك عن الأشتر فلا مطعن فيه، لأنه من أصحاب علي وهم كانوا يرون أن أهل الجمل ناكثون، وهكذا كان أهل الجمل أيضًا يرون أصحاب علي وجيشه بغاة، كما ثبت عن محمد الباقر أنه قال: **(سمع علي، يوم الجمل أو يوم صفين، رجلًا يغلو في القول، فقال: لا تقولوا، إنما هم قوم زعموا أنا بغينا عليهم، وزعمنا أنهم بغوا علينا فقاتلناهم)** [1] وهذا أثناء الفتنة وفي وقتها، لكن بعد ذلك عدل الطرفان عن رأيهما، ودليل ذلك هو ثناء علي على الزبير وطلحة، وترحم أم المؤمنين على زيد بن صوحان – الذي هو من أصحاب علي– ، كما سيأتي في بحث « قالوا في بعضهم » من الباب الثاني.

وأما ما رواه ابن أبي شيبة عن علي رضي الله عنه: (حدثنا يحيى بن آدم قال: حدثنا جعفر بن زياد، عن أُمي الصيرفي، عن صفوان بن قبيصة، عن طارق بن شهاب قال: قال علي: إن طلحة والزبير بايعا طائعين غير مكرهين، ثم أرادا أن يُفسدا الأمر ويشقا عصا المسلمين، وحرض على قتالهم) [2] ففي سنده صفوان بن قبيصة وهو مجهول، وإن صح عنه فنفس الكلام الذي قلناه على رواية الأشتر يقال! ، فلم يصح سندًا عن علي بأنه يقول بأن طلحة والزبير قد نكثا بيعتهما.

كما أن طريقتهم – أهل الجمل – في الإصلاح هي الدعوة للقضاء على قتلة عثمان والاقتصاص منهم، وذلك لأنهم مصدر الشر والفتنة، ويؤكد ذلك العديد من الروايات، منها؛ ما ثبت عن طلحة بن عبيد الله أنه قال: (إنّا كنا أدهنَّا في أمر عثمان، فلا نجد بُدًا من المبايعة – وفي رواية – : المبالغة) [3] ، والمداهنة: اللين مع الثوار، والمبالغة: التشدد في المطالبة بالقصاص [4] .

وما ثبت عن زيد بن وهب أنه قال: أن عليًا قال لطلحة والزبير يوم الجمل: ألم تبايعاني؟ فقالا: نطلب دم عثمان، فقال علي: ليس عندي دم عثمان [5] .

وهذه الرواية تبيّن أمرين:

---

[1] تعظيم قدر الصلاة للمروزي ص٥٤٤

[2] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٨٩

[3] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٧٦

[4] عصر الخلافة الراشدة للدكتور أكرم العُمري ص٤٤٣

[5] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٤٠٣-٤٠٤

الأول: أنهما قد بايعا عليًا، و لم يقولا – طلحة والزبير – أن بيعتهما كانت بإكراه، فلو كانت لقالا ذلك! ، وتشير إلى أنهما ما زالا على الطاعة و لم ينكثا كما ادعت بعض الروايات.

الثاني: أنهما خرجا لأجل دم عثمان.

وما رواه أبو زرعة الدمشقي في «التاريخ» عن عمرو بن يثربي الضبي، أنّه في يوم الجمل كان يرتجز ويقول : (نحن بنو ضبة، أصحاب الجمل .. نترل بالموت، إذا الموت نزل

القتل أحلى عندنا من العسل .. **ننعى ابن عفان بأطراف الأسل**

ردّوا علينا شيخنا ثم بَجَل) [1] ، فهذا أحد أنصار أهل الجمل يدعو للثأر من قتلة عثمان بيوم الجمل، فهذا دليلٌ واضح على أنهم كانوا قاصدين القتلة بخروجهم.

وما رواه ابن أبي شيبة بسنده عن محمد بن الحنفية أنه قال: (كنا في الشعب فكنا ننتقص عثمان، فلما كان ذات يوم أفرطنا، فألتفتُ إلى عبد اللَّه بن عباس فقلت له: يا أبا عباس! تذكر عشية الجمل؟ أنا عن يمين علي، و أنت عن شماله، إذ سمعنا الصيحة من قِبلَ المدينة؟ قال: فقال ابن عباس: نعم، التي بعث بها فلان بن فلان، **فأخبره أنه وجد أم المؤمنين عائشة واقفةً بالمربد تلعن قتلة عثمان،** فقال عليّ: لعن الله قتلة عثمان في السهل والجبل، والبر والبحر، أنا عن يمين علي وهذا عن شماله، قال: فسمعته من فيه إلى فيَّ، وابن عباس، فواللّه ما عبت عثمان إلى يومي هذا) [2] .

فبالروايات الصحيحة المذكورة تعلم بطلان ما يقوله الشيعة، كدعواهم في أن أهل الجمل خرجوا على علي، ولانتزاع الخلافة منه، ولإثارة الفتنة، حاشاهم رضي الله عنهم، فقد أثبتنا أنهم كانوا مبايعين لعلي، وأنهم خرجوا من أجل دم عثمان، رضي الله عنهم أجمعين.

كما أن أهل الجمل لو كانوا يريدون عليًا في خروجهم؛ لخرجوا عليه في المدينة لا في البصرة! فما ندري كيف يفكر الشيعي ويفسر تلك الأحداث بطريقة غبيّة مضحكة!

فهم خرجوا إلى البصرة لأن أهل البصرة كانوا مؤيدين لرأي أهل الجمل في رؤيتهم وطريقتهم، بدليل لعنهم للقتلة وتوافرهم حول السيدة عائشة عندما أتتهم، كما في الرواية الأخيرة، وبهذا يجاب عن سبب عدم ذهابهم لمصر التي كانت تحوي جزءًا من قتلة عثمان.

---

[1] تاريخ أبي زرعة الدمشقي ص٣٤٣

[2] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٨٣

كما قد روى البلاذري بسند صحيح عن خالد بن سمير قال: (قال الناس: بايعوا الزبير على الخلافة **فلما سمعت ذلك عائشة قالت: لا تبايعوا الزبير على الخلافة، ولكن بايعوه على القتال، فإن أظفركم الله فسترون رأيكم،** قال: فوثب عبد الله بن الزبير فقال: يا زبير أتدري ما تريد هذه؟ تريد أن تجعل حار الناس بك وبارده لابن عمها طلحة، أقعد على نجائبك ثم ارم بها مكة حتى تقلع سيوف العرب وقد أفنيت سراتها ووجوها فتركب إليك سعاتها، قال: فركب الزبير فأصابه أخو بني تميم بوادي السباع) [1] وأما ما قاله عبد الله بن الزبير فهذا فهمه لكلام أم المؤمنين، فلو كانت تريد الخلافة لطلحة لقالت ولما اكتفت بمنعها الناس من مبايعة الزبير ! فلم يخرجوا من أجل الخلافة كما هو واضح.

تنبيه: قد قرأتَ في الروايات السابقة، من أن أهل الجمل قد لعنوا قتلة عثمان في البصرة، وأنهم يريدون الانتقام لعثمان، واعترافهم ببيعة علي، وهذا ما يؤكد قولنا من أنهم خرجوا ضدهم – قتلة عثمان – ، ومما يبطل دعوى الشيعة في أن أهل الجمل هم من قتلوا عثمان رضي الله عنه – وحاشاهم – فلا يعقل أنهم يلعنون أنفسهم أمام الملأ!، فقد روى أحمد بن حنبل في «فضائل الصحابة» بسند حسن ما يدل على وقوف الزبير مع عثمان: (حدثنا مصعب بن عبد الله الزبيري قال: حدثني أبي عن موسى بن عقبة عن أبي حبيبة – مولى الزبير – وهو جد موسى أبو أمه قال: بعثني الزبير إلى عثمان، وهو محصور، فدخلت عليه في يوم صائف، وهو على فرش ذي ظهر، وعنده الحسن بن علي، وأبو هريرة، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، وبين يديه مراكن ماء مملوءة، ورياط مطرحة، فقلت: بعثني إليك الزبير وهو يقرئك السلام ويقول: **إني على طاعتك لم أبدل و لم أنكث، فإن شئت دخلت الدار معك، فكنت رجلًا من القوم، وإن شئت أقمت،** وإن بني عمرو بن عوف وعدوني أن يصبحوا على بابي، ثم يمضوا لما آمرهم به، فلما سمع – عثمان – الرسالة قال: الله أكبر، الحمد لله الذي عصم أخي، أقرئه السلام وقل له أن يدخل الدار لا يكون إلا رجلًا من القوم، فمكانك أحب إلي، وعسى أن يدفع الله بك عني) [2] .

---

[1] جمل من أنساب الأشراف ج٩ ص٤٣٢-٤٣٣

[2] فضائل الصحابة لأحمد ص٥١١-٥١٢

وفي سنده عبد الله بن مصعب، ضعفه يحيى بن معين وقال: (ضعيف الحديث لم يكن عنده كتاب، إنما كان يحفظ) [1] ولكن جرحه غير مفسر، فعبد الله ممدوح ومشهود له بالصدق، فقال عنه الإمام مالك بن أنس: المبارك، وقال عنه الخطيب البغدادي: وكان محمودًا في ولايته، جميل السيرة، مع جلالة قدره، وعظم شرفه [2] .

والرواية تاريخية فلا ينبغي ردها، وأيضًا لوجود القرائن التي تعضد الرواية، وهي وقوف جميع الصحابة مع عثمان ضد القتلة، وهذا متواتر معنويًا عنهم، وقد أثبت دفاعهم جميعًا عن عثمان بالروايات الصحيحة الدكتور محمد بن عبد الله الغبّان في كتابه «فتنة مقتل عثمان بن عفان» ، وبيّن ضعف الروايات التي تتهم الصحابة بقتل عثمان، فقال الدكتور في نتائج بحثه: (لم يشترك في التحريض على عثمان رضي الله عنه فضلاً عن قتله أحد من الصحابة رضي الله عنهم؛ وأن كل ما رُوي في ذلك ضعيف الإسناد) [3] .

أمّا ما روي عن الحسن البصري في «مستدرك الحاكم» : (جاء طلحة والزبير إلى البصرة ، فقال لهم الناس : ما جاءكم ؟ قالوا : نطلب دم عثمان ، قال الحسن : أيا سبحان الله ، أفما كان للقوم عقول فيقولون والله ما قتل عثمان غيركم ؟ قال : فلما جاء علي إلى الكوفة ، وما كان للقوم عقول فيقولون أيها الرجل إنا والله ما ضمناك) [4] .

فلثبوت براءة الزبير، وضعف الروايات التي تتهم الصحابة بالتخاذل، ولثبوت تقصير طلحة في الدفاع عن عثمان كما في قوله «أدهنّا» ، يكون قصد الحسن أنهما قد قصّرا في الدفاع عنه وأنهما لم يهرعا إلى عثمان يوم الدار كما فعل أبو هريرة والحسن بن علي وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن عمر وغيرهم من الصحابة، ولا يعني أنهما قد شاركا في القتل وبادرا إلى ذلك، فذلك لم يقله أحد.

أما السيدة عائشة فقد قرأتَ في رواية ابن أبي شيبة وهي تلعن قتلة عثمان في المربد في البصرة، فمن يتهمها بالوقوف مع القتلة قبل خروجها فهذا لا عقل له، فكيف تخرج للناس في البصرة وتلعن القتلة؟! فهل يعقل أنها تلعن نفسها أمام الناس وبهذه الطريقة!

---

[1] تاريخ مدينة السلام للخطيب البغدادي ج١١ ص٤١٩

[2] المصدر السابق ص٤١٥

[3] فتنة مقتل عثمان بن عفان ص٢٣٧

[4] مستدرك الحاكم ج٣ ص١٢٨

وأزيدكم، فقد ثبت عنها أنها قالت: (ما أحببت أن ينتهك من عثمان أمر قط الا انتهك مني مثله حتى لو أحببت قتله قتلت) [1] فهذا تصريح واضح منها، فهي تقول أنها لو أرادت قتله لقُتلت! ، وقد كتبت بحثًا مفصلًا بعنوان « إلجام الرافضي الطعان في إثبات براءة عائشة من قتل عثمان » فراجع.

خلاصة الباب الأول

وهذه خلاصة مضمون كل الروايات التي ذكرناها في الباب الأول:

أولًا: أهل الجمل لم يخرجوا لقتال علي بن أبي طالب رضي الله عنه، بل أنهم بايعوه، كما أكد أسامة بن زيد، ولأمر أم المؤمنين عبدَ الله بن بديل بلزوم علي، وإقرارها يوم الجمل، وإقرار طلحة والزبير يوم الجمل قبل استشهادهما.

ثانيًا: أهل الجمل خرجوا من أجل الإصلاح بين المسلمين، وقتال قتلة عثمان الذين أثاروا الفتن بين المسلمين.

وأكد ما في النقطتين علماء المسلمين، **كالإمام المتقدم ابن شهاب الزهري (ت ١٢٤ هـ)** وذلك بقوله: (حتى إذا قتل عثمان رحمه الله، بايع الناس علي بن أبي طالب، فأرسل إلى طلحة والزبير: إن شئتما فبايعاني، وإن شئتما بايعتُ أحدكما، قالا: بل نبايعك، ثم هربا إلى مكة، وبمكة عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم بما يتكلما به، فأعانتهما على رأيهما، فأطاعهم ناس كثير من قريش، فخرجوا قبل البصرة يطلبون بدم ابن عفان، وخرج معهم عبد الرحمن بن أبي بكر، وخرج معهم عبد الرحمن بن عتاب بن أُسيد، وعبد الله بن الحارث بن هشام، وعبد الله بن الزبير، ومروان بن الحكم، في أناس من قريش، كلّموا أهل البصرة وحدّثوهم أن عثمان قُتل مظلومًا، وأنهم جاءوا تائبين مما كانوا غلوا به في أمر عثمان، فأطاعهم عامة أهل البصرة) [2] .

وابن حزم الظاهري (ت ٤٥٦ هـ) : (وأما أم المؤمنين، والزبير، وطلحة، رضي الله عنهم ومن كان معهم فما أبطلوا قط إمامة علي ولا طعنوا فيها ولا ذكروا فيه جرحه تحطه عن الإمامة، ولا أحدثوا إمامةً أخرى ولا جددوا بيعة لغيره، هذا ما لا يقدر أن يدعيه أحد بوجه من الوجوه، بل يقطع كل ذي علم على أن كل ذلك لم يكن، فإذ لا شك في كل هذا فقد صح صحةً ضرورية لا

---

[1] فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ص٤٦٣

[2] مصنف عبد الرزاق الصنعاني ج٥ ص٤٥٦-٤٥٧

أشكال فيها، أنهم لم يمضوا إلى البصرة لحرب علي ولا خلافًا عليه ولا نقضًا لبيعته، ولو أرادوا ذلك لأحدثوا بيعة غير بيعته، هذا ما لا يشك فيه أحد، ولا ينكره أحد، فصح أنهم إنما نهضوا إلى البصرة لسد الفتق الحادث في الإسلام من قتل أمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه ظلمًا، ولم يكن نهوض عليٍّ إلى البصرة لقتالهم لكن موافقًا لهم على ذلك ليقوى بهم وتجتمع الكلمة على قتلة عثمان رضي الله عنه) [1] .

كذلك يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني: (إن أحدًا لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليًا في الخلافة ولا دعوا إلى أحد منهم ليولوه الخلافة، وإنما أنكرت هي ومن معها على علي منعه من قتل قتلة عثمان وترك الاقتصاص منهم، وكان علي ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه ممن قتل عثمان اقتص منه ، فاختلفوا بحسب ذلك ، وخشي من نُسب إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم فأنشبوا الحرب بينهم إلى أن كان ما كان) [2] .

إلى غيرهم من علماء الأمة الذين أكدوا كل ما ذكر، وللشيخ ابن تيمية كلام نفيس في «منهاج السنة» لكن نكتفي بما قدّمناه.

الباب الثاني: سبب نشوب القتال

اتّفقت كلمة المؤرخين والمحدثين على أن القتال في معركة الجمل لم يقصده أحد، لا أهل الجمل، ولا علي وأصحابه، فجميعهم اتفقوا على أن أهل الجمل وأصحاب علي اجتمعوا في البصرة واتفقوا على إنفاذ القصاص بقتلة عثمان، وعندما علم قتلة عثمان –وهم السبئية – بخبر اتفاق الطرفين ضدهم، اتفقوا – السبئية – على أن يفتنوا الطرفين، حتى لا يُقتص منهم وليهربوا من العقوبة، وظنَّ أهل الجمل أن عليًا وأصحابه هُم من هجموا عليهم، وكذلك ظنَّ علي وأصحابه أن أهل الجمل هُم من هجموا عليهم، والحقيقة أن الهجوم كان من السبئية، ولم يكن هذا الهجوم إلا لتفرقة المسلمين، وأن لا يقتص منهم، ثم نشب القتال.

فقال ابن حزم الظاهري: (وبرهان ذلك أنهم اجتمعوا ولم يقتتلوا ولا تحاربوا، فلما كان الليل عرف قتلة عثمان أن الإراغة والتدبير عليهم، فبيتوا عسكر طلحة والزبير، وبذلوا السيف فيهم فدفع القوم

---

[1] الفصل في الملل والأهواء والنحل ج٤ ص٢٣٨-٢٣٩

[2] فتح الباري ج١٣ ص٥٦

عن أنفسهم، فرُدِعُوا حتى خالطوا عسكر علي، فدفع أهله عن أنفسهم، وكل طائفة تظن ولا تشك أن الأخرى بدأتها بالقتال، فاختلط الأمر اختلاطاً لم يقدر أحد على أكثر من الدفاع عن نفسه، والفسقة من قتلة عثمان – لعنهم الله – لا يفترون من شب الحرب وإضرامها، فكلتا الطائفتين مصيبة في غرضها ، ومقصدها ، مدافعة عن نفسها، ورجع الزبير وترك الحرب بحالها وأتى طلحة سهم غائر ، وهو قائم لا يدري حقيقة ذلك الاختلاط فصادف جرحًا في ساقه كان أصابه يوم أحد بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فانصرف ومات من وقته رضي الله عنه، وقُتل الزبير رضي الله عنه بوادي السباع ، على أقل من يوم من البصرة ، فهكذا كان الأمر) [1] .

وقال ابن كثير: (وبات الناس بخير ليلة، وبات قتلة عثمان بشر ليلة، وباتوا يتشاورون وأجمعوا على أن يثيروا الحرب من الغلس، فنهضوا من قبل طلوع الفجر، وهم قريب من ألفي رجل، فانصرف كل فريق إلى قراباتهم، فهجموا عليهم بالسيوف؛ فثار كل طائفة إلى قومهم ليمنعوهم، وقام الناس من منامهم إلى السلاح، فقالوا: ما هذا؟ قالوا: طرقنا أهل الكوفة ليلًا، وبيّتونا وغدروا بنا. وظنّوا أن هذا عن ملأ من أصحاب علي، فبلغ الأمر عليًا فقال: ما للناس؟ فقالوا: بيّتنا أهل البصرة. فثار كل فريق إلى سلاحهم ولبسوا اللأمة وركبوا الخيول، ولا يشعر أحد منهم بما وقع الأمر عليه في نفس الأمر. وكان أمر الله قدرًا مقدورًا. فنشبت الحرب وتواقف الفريقان، وقد اجتمع مع علي عشرون ألفًا، والتف على عائشة ومن معها نحو من ثلاثين ألفًا، وقامت الحرب على ساق، وتبارز الفرسان وجالت الشجعان، فإنا لله وإنا إليه راجعون. والسبئية أصحاب ابن السوداء، قبّحه الله، لا يفترون عن القتل، ومنادي علي ينادي: ألا كفوا! ألا كفوا! فلا يسمع أحد، وجاء كعب بن سور قاضي البصرة، فقال: يا أم المؤمنين أدركي الناس، لعل الله أن يصلح بكِ بين الناس. فجلست في هودجها فوق بعيرها وستروا الهودج بالدروع، وجاءت فوقفت بحيث تنظر إلى الناس في معركتهم، فتصاولوا وتجاولوا) [2] .

ونقلنا قول الحافظ ابن حجر العسقلاني: (وخشي من نُسب إليهم القتل أن يصطلحوا على قتلهم فأنشبوا الحرب بينهم إلى أن كان ما كان) [3] .

---

[1] الفصل في الملل والأهواء والنحل ج٤ ص٢٣٩

[2] البداية والنهاية لابن كثير ج١٠ ص٤٥٥

[3] راجع ص١٧

وأيضًا قد ثبت عن محمد الباقر (ت ١١٨ هـ) أنه قال: (سمع علي، يوم الجمل أو يوم صفين، رجلًا يغلو في القول، فقال: لا تقولوا، إنما هم قوم زعموا أنا بغينا عليهم، وزعمنا أنهم بغوا علينا فقاتلناهم) [١] فما قاله العلماء، وما رواه الباقر، رحمهم الله، مما اتفق عليه المؤرخون والمحدثون.

وما نقلناه واضح جدًا، فاتفق المسلمون بينهم واصطلحوا، واتفقوا أيضًا على إنفاذ القصاص بقتلة عثمان، لكن قتلة عثمان وصلهم خبر الاتفاق، فهجموا على المسلمين، وبالتأكيد لم يكن المُسلم الواحد في ذلك الوقت عارفًا لعدوه ولا لأخيه المُسلم عند نشوب الحرب.

وقد روى الإمام البخاري: (حدثني عبد الله بن محمد، حدثني يحيى بن آدم، ثنا أبو زبيد عبثر بن القاسم الزبيدي عن حصين بن عبد الرحمن، حدثني أبو جميلة قال: قال محمد بن طلحة لعائشة: يا أم المؤمنين يوم الجمل، فقالت: كُن كخير ابني آدم، فأغمد سيفه بعدما سلّه، ثم قاتل حتى قُتل) [٢]

وسنده حسن: لأجل حصين بن عبد الرحمن، قال عنه ابن حجر: (ثقة تغيّر حفظه في الآخر) [٣]

وأيضًا: أبو جميلة، وهو ميسرة بن يعقوب الطُهوي، قال عنه ابن حجر: (مقبول) [٤] أي لين الحديث إذا لم يتابع عند ابن حجر [٥] ، وقال عنه الذهبي: (وثق) [٦] ، وقد ذكروا أنه كان صاحب وحامل راية علي، وهذا يدل على وثاقته إن شاء الله.

فهذه الرواية (رواية البخاري) تدل على أن السيدة عائشة كانت ترفض القتال، وذلك لأمرها بإغماد السيف، وأن يكون – ابن طلحة – كالخير من ابني آدم، وأن يكون هو المقتول لا القاتل، فهذا كلامها يلجم رافضة الإسلام الذين ادعوا أنها خرجت للقتال والفتنة، حاشاها رضي الله عنها.

وهكذا كان علي رضي الله عنه أيضًا، فقد ثبت عنه أنه كان رافضًا للقتال والفتنة والحرب، فقد روى أبو بكر بن أبي شيبة بسنده عن الحسن بن علي أنه قال: (لقد رأيته – يعني علي – حين اشتدَّ القتال يلوذُ بي، ويقول: يا حسن! ، لوددت أني متُّ قبل هذا بعشرين حجةً) [٧]

---

[١] تعظيم قدر الصلاة للمروزي ص٥٤٤

[٢] التاريخ الصغير للبخاري ج١ ص١١٠

[٣] تقريب التهذيب ص١٧٠

[٤] المصدر السابق ص٥٥٥

[٥] أنظر: تقريب التهذيب ص٢٣ وهو يشرح معنى «مقبول».

[٦] الكاشف ج٢ ص٣١٠

[٧] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٤٠٤-٤٠٥

وبهذا يصح كلام المؤرخين والمحدثين الذي تقدم.

فلهذا قال المسلمون أنه يجب أن نكف ألسنتنا عمّا جرى بين الصحابة الكرام، فالفتنة لم يفتعلها الصحابة، إنما أعداء الدين وهم السبئية، فيقول الشيخ ابن تيمية عن عقيدة أهل السنة والجماعة ومفصلًا: (ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن هذه الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص، وغُيِّر عن وجهه، والصحيح منها هم فيه معذورون: إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون. وهم مع ذلك لا يعتقدون أن كل واحد من الصحابة معصوم عن كبائر الإثم وصغائره، بل يجوز عليهم الذنوب في الجملة، ولهم من السوابق والفضائل ما يوجب مغفرة ما يصدر منهم إن صدر، حتى إنهم يُغفر لهم من السيئات ما لا يُغفر لمن بعدهم، لأن لهم من الحسنات التي تمحو السيئات ما ليس لمن بعدهم، وقد ثبت بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنهم خير القرون " وأن " المُدَّ من أحدهم إذا تصدق به كان أفضل من جبل أحد ذهباً ممن بعدهم" ثم إذا كان قد صدر عن أحدهم ذنب فيكون قد تاب منه، أو أتى بحسنات تمحوه، أو غُفر له بفضل سابقته، أو بشفاعة محمد صلى الله عليه وسلم الذين هم أحق الناس بشفاعته، أو ابتُلي ببلاء في الدنيا كُفر به عنه، فإذا كان هذا في الذنوب المحققة، فكيف بالأمور التي كانوا فيها مجتهدين: إن أصابوا فلهم أجران، وإن أخطأوا فلهم أجر واحد، والخطأ مغفور

ثم القدر الذي يُنكر من فعل بعضهم قليل نزر مغمور في جنب فضائل القوم ومحاسنهم، من الإيمان بالله ورسوله، والجهاد في سبيله، والهجرة، والنصرة، والعلم النافع، والعمل الصالح) [1] .

والقرآن الكريم صريح في أن القتال بين المؤمنين ممكنٌ، فقد قال الله عز وجل: { وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا ۖ فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ۚ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا ۖ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ } [2] فقد

تنبيه: ذكر جمع من المؤرخين حدوث معركة وقتال بين قتلة عثمان وأهل الجمل، وسميت بـــ " الجمل الأصغر " ، وذلك قبل معركة أهل الجمل مع علي وأصحابه، وفيها – معركة الجمل الأصغر – قُتل من حاصر عثمان بن عفان رضي الله عنه، كحكيم بن جبلة.

[1] العقيدة الواسطية ص١٢٠-١٢٢

[2] الحجرات: ٩

سمّى الله تعالى كل من الطائفتين المتقاتلتين بالمؤمنين و لم يخرجهما من الإيمان، فلا يصح الطعن بمن تقاتلا في معركة الجمل.

أما عن ضحايا الفتنة هذه، فقد كثرت الروايات عن عدد القتلى من الطرفين (أصحاب علي، وأهل الجمل) ، وفيها ما فيها، فقد تباينت الروايات بشأن العدد، فروى خليفة بن خياط في تاريخه عدة روايات [1] ، وهذه هي مع بيان حال كل رواية:

– حدثني كهمس بن المنهال قال: حدثنا سعيد عن قتادة قال: قتل يوم الجمل عشرون ألفًا وقتادة ولد سنة ستين، او إحدى وستين، فهو لم يدرك معركة الجمل [2] .

– حدثنا وهب بن جرير قال: حدثني أبي عن محمد بن أبي يعقوب الضبي قال: قتل من أهل البصرة الفان، وخمس مائة من الأزد، وثمان مائة من بني ضبة.

ومحمد لم يدرك المعركة أيضًا.

– قال وهب: وحدثني المعلّى أبو حاتم قال: حدثتني جدتي قالت: خرجنا إلى قتلى الجمل، فعددناهم بالقصب عشرين ألفًا.

والمعلّى مجهول، لم أقف على ترجمة له.

– أبو اليقظان عن الركين بن القاسم عن علي بن زيد قال: قتل يوم الجمل سبعة آلاف.

والركين مجهول، لم أقف على ترجمة له.

– حدثنا حاتم بن مسلم عن عبد الرحمن بن خالد بن العاص عن أبيه قال: قتل ثلاثة عشر ألفًا، من أصحاب علي ما بين الأربع مائة إلى الخمس مائة.

وفي سنده عبد الرحمن، مجهول، لم أقف على ترجمة له.

– أبو الحسن عن محمد بن صالح الثقفي عن ابن جريج عن ابن أبي مليكة قال : أصيب من أصحاب علي خمس مائة.

وفيه محمد بن صالح الثقفي، مجهول، لم أقف على ترجمة له.

---

[1] ص١١٢

[2] تهذيب الكمال في أسماء الرجال ج٢٣ ص٥١٦-٥١٧

– وحدثني أبو عبد الرحمن عن حماد بن زيد عن الزبير بن الخريت قال: قيل لأبي لبيد أتحب عليًا؟ قال: كيف أحب رجلًا قتل من قومي حين كانت الشمس من هاهنا إلى أن صارت هاهنا ألفين وخمس مائة.

وأبو عبد الرحمن لم أعرفه بعد بحثي، لكني وجدتُ سندًا صحيحًا في «تاريخ الطبري»: (حدثني عبد الله بن أحمد بن شبويه ، قال: حدثني أبي ، قال: حدثنا سليمان بن صالح ، قال: حدثني عبد اللّه، عن جرير بن حازم، قال: حدّثني الزبير بن الخرّيت، عن أبي لبيد لمازة بن زياد ، قال: قلت لهُ: لِمَ تسب عليًّا؟ قَالَ: أَلا أسب رجلًا قتل منا الفين وخمسمائة، والشمس ها هنا) [1] وهذا أصح ما ورد في عدد القتلى، ودماء هؤلاء كلهم في رقاب أهل الفتنة من السبئية لعنهم الله!

وروى الطبري في تاريخه: (حدثني عمر بن شبة، قال: حدثنا أبو الحسن، قال: حدثنا محمّد بن الفضل بن عطية الخُراساني، عن سعيد القطعي، قال: كنّا نتحدّث أنّ قتلى الجمل يزيدون على ستة آلاف) [2] وفي سنده محمد بن الفضل وهو كذّاب، قال ابن حجر العسقلاني عنه: (كذّبوه)[3] .

قالوا في بعضهم

قد يظن البعض أن التكفير قد حصل بين الطرفين – أصحاب الجمل وعلي – ، وأن الحقد والبغضاء قد تغلغلا في قلوبهم .

والحقيقة خلاف ذلك، بل حصل الثناء والمدح، والترحم، فيروي الإمام أحمد عن ربعي بن حراش أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: (إني لأرجو أن أكون أنا والزبير وطلحة ممن قال الله عز و جل {ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا على سرر متقابلين} . قال: فقام رجل من همدان فقال: الله أعدل من ذلك يا أمير المؤمنين، قال: فصاح به علي صيحة إن القصر يدهده لها، ثم قال: من هم إذا لم نكن نحن هم؟) [4] .

---

[1] تاريخ الطبري ج٣ ص٦١

[2] المصدر السابق نفسه.

[3] تقريب التهذيب ص٥٠٢

[4] فضائل الصحابة لأحمد ص٧٤٨

وقد أثنى علي على الزبير بعد استشهاده، وشهد على قاتله بالنار، كما روى الإمام أحمد في مسنده: (حدثنا عفان، حدثنا حماد، أخبرنا عاصم بن بهدلة، عن زر بن حبيش أن عليًا قيل له: إن قاتل الزبير على الباب، فقال: ليدخل قاتل ابن صفية النار، سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «إن لكل نبي حواريًا، وإن الزبير حواريّ») [1] وسنده حسن: لأجل عاصم بن بهدلة، قال عنه ابن حجر: (صدوق له أوهام) [2] ، وقد رواه أبو يعلى الموصلي بسندٍ حسن يقوّي الخبر: (حدثنا زهير، حدثنا جرير، عن مغيرة عن أم موسى.. الحديث) [3] وفيه مغيرة، وهو ثقة ولا يدلس إلا عن إبراهيم النخعي كما نقلنا [4] ، والخلاصة أن الخبر صحيحٌ لغيره.

كما ترحّمت السيدة عائشة على زيد بن صوحان – وهو من أصحاب علي – ! ، فيروي البيهقي: (أخبرنا أبو محمد عبد الله بن يوسف الأصبهاني، أنبأ أبو سعيد ابن الأعرابي، ثنا سعدان بن نصر، ثنا إسحاق الأزرق، ثنا عوف، عن ابن سيرين، قال: قال خالد بن الواشمة : لما فرغ من أصحاب الجمل ، ونزلت عائشة منزلها دخلت عليها، فقلت : السلام عليك يا أم المؤمنين، قالت : من هذا ؟ قلت : خالد بن الواشمة . قالت : ما فعل طلحة ؟ قلت : أصيب، قالت : إنا لله وإنا إليه راجعون يرحمه الله . قالت : فما فعل الزبير ؟ قلت : أصيب ، قالت : إنا لله وإنا إليه راجعون يرحمه الله، قلت : بل نحن لله وإنا إليه راجعون في زيد بن صوحان . قالت : وأصيب زيد ؟ قلت : نعم . قالت : إنا لله وإنا إليه راجعون يرحمه الله، فقلت : يا أم المؤمنين ، ذكرت طلحة فقلتِ : يرحمه الله ، وذكرت الزبير فقلتِ : يرحمه الله ، وذكرت زيدًا فقلتِ : يرحمه الله ، وقد قتل بعضهم بعضًا ، والله لا يجمعهم الله في جنة أبدًا، قالت : أولا تدري أن رحمة الله واسعة وهو على كل شيء قدير ، قال : فكانت أفضل مني) [5] وسنده حسن لأجل خالد بن الواشمة، فما وثقه أحد إلا العجلي [6] ، وتوثيقه معتبر وليس متساهلًا كما قيل.

---

[1] مسند أحمد ج٢ ص١٨١

[2] التقريب ص٢٨٥

[3] مسند أبي يعلى ج١ ص٤٤٦

[4] راجع ص١١

[5] السنن الكبرى للبيهقي ج٨ ص٣٠١-٣٠٢

[6] معرفة الثقات ج١ ص٣٣٢

وروى هذه الرواية عبد الرزاق الصنعاني في مصنفه عن ابن سيرين، والصحيح أنها عن خالد، ففي رواية عبد الرزاق أن ابن سيرين لا يقول مثلًا " قال خالد: السلام عليك يا أم المؤمنين " ، إنما يقول: قلتُ . أي الراوي عن أم المؤمنين قد كان يسمع منها، وابن سيرين لم يسمع من عائشة رضي الله عنها كما قال أبو حاتم الرازي [1] .

وهكذا كان الصحابة عليهم السلام والرضوان، كانت قلوبهم طيبة، بعيدون عن الحقد والبغضاء، { رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ } [2] كما وصفهم الله تعالى.

وكما توجد عدة روايات في كتب الشيعة، فيها أن علي بن أبي طالب يوضح حكمه بأهل الجمل، وأنهم ليسوا بكفار ولا منافقين ولا مشركين:

فقد نقل المحدث الشيعي الحر العاملي رواية في كتابه " وسائل الشيعة " وهي: (عبد الله بن جعفر الحميري في (قرب الإسناد) عن هارون بن مسلم، عن مسعدة بن زياد، عن جعفر، عن أبيه أن عليًا (عليه السلام) لم يكن ينسب أحدًا من أهل حربه إلى الشرك ولا إلى النفاق، ولكنه كان يقول: هم إخواننا بغوا علينا) [3] والسند صحيح عندهم، فعبد الله بن جعفر الحميري من علماء الشيعة، يقول عنه شيخهم الطوسي: (عبد الله بن جعفر الحميري القمي، يكنى أبا العباس، ثقة) [4] وذكر أن كتاب «قرب الاسناد» من كتبه.

وهارون بن مسلم ثقة، قال شيخهم النجاشي عنه : (هارون بن مسلم بن سعدان ، الكاتب السر من رائي. كان نزلها ، وأصله من الأنبار. يكنى أبا القاسم ، ثقة ، وجه) [5] .

ومسعدة بن زياد ثقة عندهم كذلك، فقال النجاشي : (مسعدة بن زياد الربعي ثقة ، عين ، روى عن أبي عبد الله عليه السلام) [6] .

---

[1] المراسيل لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ص١٨٨

[2] الفتح:٢٩

[3] وسائل الشيعة ج١٥ ص٨٣

[4] الفهرست ص١٦٧

[5] رجال النجاشي ص٤٣٨

[6] المصدر السابق ص٤١٥

وحمل الحر العاملي الرواية على التقية! ، فقال الحر العاملي بعد نقله للرواية : (هذا محمول على التقية) ! ، فردّ عليه الشيخ الشيعي المنتظري، فقال : (وفي الوسائل عن قرب الإسناد بسنده عن مسعدة بن زياد، عن جعفر، عن أبيه (ع) أن عليًا (ع) لم يكن ينسب أحدًا من أهل حربه إلى الشرك ولا إلى النفاق، ولكنه كان يقول: «هم إخواننا بغوا علينا»

قال في الوسائل: «هذا محمول على التقية»

أقول: ووجهه غير واضح، فإنّ الظاهر أن أمير المؤمنين (ع) كان يعاملهم معاملة المسلمين) [1]

فقال عن كلام الحر العاملي " وجهه غير واضح " .

وكلام الحر العاملي غريبٌ جدًا فإن عليًا كان يقاتلهم فكيف يستخدم التقية مع من يقاتلهم! ، فيقول علامتهم الطهراني وهو يتحدث عن وعود السياسيين الكاذبة: (لكن أمير المؤمنين عليه السلام لا يقوم بهكذا أعمال، إذ هو لا ينطق بكلام كاذب ولا يستعمل التورية) [2] .

كذلك لم يكفر علي بن أبي طالب أهل الجمل، فقد جاء في كتب الشيعة بأن عليًا رضي الله عنه لم يقاتلهم على التكفير، ففي كتاب « بحار الأنوار» لعلامتهم المجلسي: (قرب الإسناد: ابن طريف عن ابن علوان عن جعفر عن أبيه أن عليًا (عليه السلام) كان يقول لأهل حربه: إنّا لم نقاتلهم على التكفير لهم و لم نقاتلهم على التكفير لنا ولكنّا رأينا أنّا على حق ورأوا أنّهم على حق) [3] وهذا السند صحيح عندهم، فابن طريف هو الحسن بن طريف، وابن علوان هو الحسين بن علوان، وهما ثقات عندهم، فقال ابن داود الحلي: (الحسن بن طريف بن ناصح، كوفي ثقة مصنّف) [4] .

وقال النجاشي: (الحسين بن علوان الكلبي مولاهم كوفي عامي ، وأخوه الحسن يكنى أبا محمد ثقة) [5] ، وتوثيق النجاشي للحسين وليس لأخيه، كما قال المرجع الخوئي: (التوثيق راجع إلى الحسين لا إلى الحسن) [6] .

---

[1] دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية ج٢ ص٨٠٦

[2] ولاية الفقيه في حكومة الإسلام ج٤ ص١٩٨

[3] بحار الأنوار ج٣٢ ص٣٢٤

[4] الرجال لابن داود الحلّي ص٧٤

[5] رجال النجاشي ص٥٢

[6] معجم رجال الحديث ج٧ ص٣٤

وهذه الروايات صححها أيضاً المرجع الشيعي الأعلى علي السيستاني في موقعه الإلكتروني، وذلك بعنوان " **نصائح وتوجيهات للمقاتلين في ساحات الجهاد (٢٠١٥/٢/١٢)** " ، فقال : (واستفاضت الآثار عن أمير المؤمنين (عليه السلام) نهيه عن تكفير عامّة أهل حربه ـــ كما كان يميل إليه طلائع الخوارج في معسكره ـــ بل كان يقول انهم قوم وقعوا في الشبهة، وإن لم يبرّر ذلك صنيعهم و لم يصح عُذراً لهم في قبيح فعالهم ، ففي الأثر المعتبر عن الامام الصادق عن ابيه (عليهما السلام): (أنّ علياً (عليه السلام) لم يكن ينسب أحداً من أهل حربه إلى الشرك ولا إلى النفاق ولكن يقول: هم اخواننا بغوا علينا)، (وكان يقول لأهل حربه: إنا لم نقاتلهم على التكفير لهم و لم نقاتلهم على التكفير لنا)) انتهى. فقال " الأثر المعتبر " يعني الصحيح [1] .

وهذه الروايات تقول أنه لم يحكم علي على أهل الجمل بالشرك ولا بالنفاق ولا بالكفر، فما هو حكمهم عنده ؟! ، بلا شك هو أنهم مؤمنون عنده.

كما يقول علّامتهم وآيتهم العظمى حسين علي منتظري – وهو يذم الشيعة وتصرفاتهم مع أهل السُنة! –: (يُروى عن الإمام الباقر المعصوم (ع) أنه قال: «إن عليًا (ع) لم يكن ينسب أحدًا من أهل حربه إلى الشرك، ولا إلى النفاق، ولكن كان يقول: هم إخواننا بغوا علينا». فالإمام علي (ع) لم ينسب أيًا ممن يقاتلونه إلى الشرك والنفاق، بل صرّح بأنهم إخواننا الذين بغوا علينا».

لم يُخاطب أمير المؤمنين (ع) الذي ندّعي أننا نسير على هديه، في أي وقت، معارضيه الذين كانوا مسلحين، وقاتلوه وأراقوا دماء الأبرياء، باعتبارهم كفاراً أو مرتدين، وكان جُلّ سعيه هو هدايتهم، ومن ذلك أنه تجاوز عن ثمانية آلاف مقاتل من أصل اثني عشر ألف مقاتل وصرفهم، كانوا قد أعلنوا الحرب عليه، ولاحقًا لم يتعرّض لأي منهم؛ في حين أننا وبدلًا من هداية المخالفين، كنا نجرّهم إلى مواقف الخصومة.

---

[1] يقول أستاذهم عبد الهادي الفضلي: (المعتبر : وهو كل مسند حصل الوثوق بصدوره عن المعصوم. وهو حجة في رأي علماء أصول الفقه، لقيام الدليل الخاص على اعتباره حجة، والذي استعرضته كتب أصول الفقه المفصلة) راجع: مبادئ أصول الفقه ص٣٧ .

ولأن هؤلاء معارضون لنا، لا يجوز لنا أن نُطلق عليهم صفة «منافق». وفي الأساس، عندما يحمل فريق ما السلاح ويقاتل، فإنه لا يعود منافقًا بوجهين، بل يصبح محاربًا، وإطلاق صفة «منافق» عليهم لا معنى له، وهو الذي ما زال رائجًا) [1] .

وما ذكرُنا لهذه الروايات من كتب الشيعة إلا لإلزام الشيعي في أن عليًا رضي الله عنه لم يكفر أهل الجمل.

والغريب إنّا نجد الشيعة قد اتفقوا على كفر أهل الجمل وصفين، كما ينقل شيخهم المفيد: (واتفقت الإمامية والزيدية والخوارج على أن الناكثين والقاسطين من أهل البصرة والشام أجمعين كفار ضلال ملعونون بحربهم أمير المؤمنين (ع)، وأنهم بذلك في النار مخلدون) [2] ومن هنا يظهر المحب الحقيقي لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، فأهل السنة لم يكفروهم، والشيعة كفروهم، فعليٌ سلف أهل السنة، لكن من سلف الشيعة؟!

إثبات قتل مروان بن الحكم لطلحة بن عبيد الله

وفي هذه المسألة جدل وكلام كثير، فهناك من يثبت، وهناك من ينفي، وارتأيت أن أقدم بحثًا أوضح فيه الحقيقة وبعيدًا عن التعصبات والأهواء والعواطف!

نعم، وبكل مرارة أقولها، قد ثبت ذلك، وللأسف الشديد، فتلك خيانة عظمى، وموبقة، ومثلة قبيحة، وإنّا لله وإنا إليه راجعون!

نعم رأيت الكثير من الباحثين من ضعّف ذلك ونفى، لكن التحقيق يأبى.

فقد روى أبو بكر بن أبي شيبة: (حدثنا أبو أسامة قال: حدثنا إسماعيل بن أبي خالد قال: أخبرنا قيس قال: رمى مروانُ بن الحكم يوم الجمل طلحةَ بسهم في ركبته ..) [3] وسنده صحيح، وقيس: قيس بن أبي حازم، وقد رأيت من يطعن في قيس بن أبي حازم ليضعف الرواية، وقد تكلمنا بالتفصيل عن حاله في كلامنا عن حديث الحوأب [4] .

---

[1] نقد الذات ص١٧٠

[2] أوائل المقالات ص٤٢

[3] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٧١

[4] راجع ص٦-٧

وقد روى أبو بكر بن أبي شيبة رواية عن قيس بن أبي حازم توضح سبب قتل مروان لطلحة: (حدثنا وكيع، عن إسماعيل، عن قيس قال: كان مروان مع طلحة يوم الجمل، فلما اشتبكت الحرب قال مروان: لا أطلب بثأري بعد اليوم، قال: ثم رماه بسهم فأصاب ركبته، فما رقأ الدم حتى مات، وقال طلحة: دعُوه، فإنه سهم أرسله الله) [1] .

فقتله لثأر لا غير، خلاف ما زعمته الروايات الضعيفة من أن مروان قال بعد قتله له: **هذا أعان على عثمان.** فهذا لم يصح، نعم قد قال ابن حجر: (وأخرج يعقوب بن سفيان بسند صحيح، عن قيس بن أبي حازم أنّ مروان بن الحكم رأى في الخيل فقال: هذا أعان على عثمان، فرماه بسهم في ركبته، فما زال الدم يسيح حتى مات،. أخرجه عبد الحميد بن صالح، عن قيس، وأخرجه الطبراني من طريق يحيى بن سليمان الجعفي، عن وكيع بهذا السند، قال: رأيت مروان بن الحكم حين رمى طلحة يومئذ بسهم فوقع في عين ركبته، فما زال الدم يسيح إلى أن مات) [2] .

وليس هناك إسنادٌ عن قيس بن أبي حازم أصح من سند أبي بكر بن أبي شيبة، فوكيع: هو وكيع بن الجراح، ومن لا يعرفه؟ فقد قال ابن حجر فيه: (ثقة حافظ عابد) [3] ، أما إسماعيل فهو ثبت، وأثبت الناس في قيس كما حققنا في كلامنا عن حديث الحوأب، فقد يكون إسناد يعقوب بن سفيان غير إسناد ابن أبي شيبة، فلا يمكن أن يكون هو، لأن في رواية ابن أبي شيبة أن سبب القتل هو ثأر له – مروان – لا غير، أما رواية يعقوب بن سفيان فحكت عن مروان أنه يعتقد أن طلحة أعان على عثمان وهذا ما جعله يقتله! ، وبالتأكيد رواية أبي بكر بن أبي شيبة هي المُقدَمة والأوثق.

وأما ما رواه ابن سعد في «الطبقات الكبرى»: (أخبرنا روح بن عبادة قال : أخبرنا عوف قال : بلغني أن مروان بن الحكم رمى طلحة يوم الجمل وهو واقف إلى جنب عائشة بسهم فأصاب ساقه ثم قال : والله لا أطلب قاتل عثمان بعدك أبداً ..) [4] .

وعوف: عوف الأعرابي، ولد سنة ستين [5] ، وهو يقول: بلغني، ففيها انقطاع وبذلك تُرد روايته.

---

[1] المصدر السابق ج١٦ ص٨٥

[2] الإصابة في تمييز الصحابة ج٣ ص٤٣٢

[3] تقريب التهذيب ص٥٨١

[4] الطبقات الكبرى ج٣ ص١٦٧

[5] تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي ج٢٢ ص٤٤١

وهذا ردٌ على بعض الاعتراضات:

قد يقال: إن تفرد قيس بهذه الرواية محل نظر، فلا يمكن التصديق بها لعدم ورودها من غيره

ويجاب: أن هذا الأمر كان معروفًا عند التابعين، فقد ثبت عن محمد بن سيرين أنه قال: **أنّ مروان اعترض طلحةَ لّما جالَ النّاس بسهم فأصابه فقتله** [1] ، وقد ثبت عن نافع مولى عبد الله بن عمر أنه قال: **كان مروان مع طلحة في الخيل فرأى فُرجة في درع طلحة فرماه بسهمٍ فقتله** [2] . نعم محمد بن سيرين ونافع لم يدركا الحادثة لكن روايتهما تكفي للرد على من يدعي انفراد قيس بالرواية وأنه يأتي بالغرائب، ولذلك قال ابن عبد البر: (ولا يختلف العلماء الثقات في أن مروان قتل طلحة يومئذ، وكان في حزبه) [3] .

وقد يقال: وقصة اتّهام مروان بقتل طلحة يلزم منها أمر خطير، وهو أنّ مروان بن الحكم مجرم وقاتل عمدًا من غير تأويل، فهو ساقط العدالة، فلا يجوز أن تُقبل له رواية، ومع هذا فقد روى له علماء الحديث جميع مروياته، واحتج به جميع فقهاء الأمصار؛ فكيف يحتجون بقاتل أحد العشرة المبشّرين بالجنَّة؟!

ويجاب: ما ضرنا أن نعتقد أن مروان مجرمٌ؟! ، فهو ليس بصحابي ولا هو من خيار التابعين ولا من علمائهم، أما رواية علماء الحديث فهذا خطأٌ منهم وأُنكر عليهم ذلك، فقد عاب الإسماعيلي على البخاري روايته له، فقال ابن حجر العسقلاني: (وعاب الاسماعيلي على البخاري تخريج حديثه وعد من موبقاته انه رمى طلحة احد العشرة يوم الجمل وهما جميعًا مع عائشة فقتل ثم وثب على الخلافة بالسيف واعتذرت عنه في مقدمة شرح البخاري، وقول عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث) [4] وهذا تأويل ابن حجر واعتذاره في أنهم رووا عنه لقول عروة في أنه – مروان – لا يتهم في الحديث.

---

[1] الطبقات الكبرى ج٣ ص١٦٧

[2] المصدر السابق نفسه.

[3] الاستيعاب ج٢ ص٧٦٦

[4] تهذيب التهذيب ج١٠ ص٩٢

كما أنه قد لُعن على لسان النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد ثبت بسندٍ صحيح عن الشعبي أنه قال: (سمعت عبد الله بن الزبير يقول- وهو مستند إلى الكعبة-: وربّ هذا البيت! لقد لعن الله الحكم- وما ولد- على لسان نبيه صلى الله عليه وسلم) [1] ! فصحح إسناده الشيخ الألباني وذكر طرقًا صحيحة أخرى للحديث، ونحن لسنا بصدد استيعاب مثالبه، إنما لنرد على من يستغرب فعله مع طلحة رضي الله عنه ولا يصدق ذلك.

قد يقال: وفيه تُهمةٌ خطيرة لمعاوية رضي الله عنه إذ كيف يُولّي قاتلاً فاسقًا على خير بلاد المسلمين، وهي المدينة المنوَّرة؟!

ويجاب: وهل يعلم معاوية رضي الله عنه بأن مروان هو من قتل طلحة؟! ، فهل من دليل يثبت علم معاوية بهذا؟ ، والذي نذهب إليه أنه لا يعلم.

قد يقال: وفيه تهمة لأمير المؤمنين عثمان رضي الله عنه حيث جعله أمين سره وكاتبه، وهو لا يستحقّ ذلك!

ويجاب: وموبقات مروان كانت بعد استشهاد عثمان!

الباب الثالث: شبهات متفرقة

يتضمن هذا الباب الشبهات التي تثار حول السيدة عائشة وطلحة والزبير وعلي رضي الله عنهم، في ما حدث في البصرة من الفتنة، وهذه الشبهات لم تأتِ إلا من روايات ضعيفة ومكذوبة لا تصح إسنادًا ولا متنًا، أو فهم سقيم للروايات الصحيحة، مُحرِف لمعانيها إلى ما يوافق الهوى والبدع، ومن ذلك:

١- دعوى مخالفة أم المؤمنين لقوله تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنّ}

يدّعي الطاعنون أن خروج السيدة عائشة معصية، وأنها خالفت قوله تعالى: {وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنّ وَلَا تَبَرّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيّةِ الْأُولَى} [2] .

وذلك لأنها خرجت من بيتها و لم تقر فيه، كما يستدلون بقول عمار بن ياسر رضي الله عنه، فيقول ابن حجر العسقلاني: (وقد أخرج الطبري بسند صحيح عن أبي يزيد المديني قال " قال عمار بن

---

[1] سلسلة الأحاديث الصحيحة للألباني ج٧ ص٧٢٠

[2] سورة الأحزاب: ٣٣

ياسر لعائشة لما فرغوا من الجمل: ما أبعد هذا المسير من العهد الذي عهد إليكم " يشير إلى قوله تعالى: { وقرن في بيوتكن } فقالت: أبو اليقظان؟ قال: نعم. قالت: والله إنك ما علمت لقوّال بالحق، قال: الحمد لله الذي قضى لي على لسانك) [1] .

كذلك عندما نبحت عليها كلاب الحوأب، أرادت الرجوع، فيقولون لو كان خروجها صحيحًا فلماذا أرادت الرجوع؟! ويستدلون بقول العلامة الألباني: (ولا نشك أن خروج أم المؤمنين كان خطأ من أصله، ولذلك همّت بالرجوع حين علمت بتحقق نبوءة النبي صلى الله عليه وسلم عند الحوأب، ولكن الزبير رضي الله عنه أقنعها بترك الرجوع بقوله " عسى الله أن يصلح بك بين الناس " ولا نشك أنه كان مخطئًا في ذلك أيضًا، والعقل يقطع بأنه لا مناص من القول بتخطئة إحدى الطائفتين المتقاتلتين اللتين وقع فيهما مئات القتلى، ولا شك أن عائشة رضي الله عنها هي المخطئة؛ لأسباب كثيرة وأدلة واضحة، ومنها ندمها على خروجها، وذلك هو اللائق بفضلها وكمالها، وذلك ممّا يدلُ على أن خطأها من الخطأ المغفور، بل المأجور) [2] ، كما يدّعون أنها لم تخرج مع محرم!

وجوابنا: بدايةً، يجب أن يعرف المسلم أن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها لم تقصد المخالفة والمعصية في خروجها، بل متأولة، فهي خرجت للإصلاح بين الناس بعد تفرقهم واختلافهم، ولكن الصلح لم يتحقق وليس بسببها، فلا يجوز أن نطعن بها، لأنها لم تقصد المعصية بل أرادت الخير للمسلمين، فهي تأولت.

يقول الحافظ ابن حجر العسقلاني: (والعذر في ذلك عن عائشة أنها كانت متأولة هي وطلحة والزبير ، وكان مرادهم إيقاع الإصلاح بين الناس وأخذ القصاص من قتلة عثمان رضي الله عنهم أجمعين، وكان رأي علي الاجتماع على الطاعة وطلب أولياء المقتول القصاص ممن يثبت عليه القتل بشروطه) [3] .

فكان عليها الرجوع من منطقة الحوأب كما قال الشيخ الألباني رحمه الله، لكن أقنعها الزبير بترك الرجوع وأن تذهب للبصرة لتصلح بين الناس.

---

[1] فتح الباري ج١٣ ص٥٨

[2] سلسلة الأحاديث الصحيحة ج١ ص٨٥٤

[3] فتح الباري ج٧ ص١٠٨

وما يدل على توبتها؛ ندمها، فقد روى الحاكم النيسابوري بسندٍ صحيح عن السيدة عائشة أنها قالت: (وددت أني كنت ثكلت عشرة مثل الحارث بن هشام، وأني لم أسر مسيري مع ابن الزبير)[1] وفي هذه الرواية ردٌ على من ادّعى أنها خرجت من دون محرم، فهنا ذكرت أنها سارت مع عبد الله بن الزبير، وهو ابن أختها – أسماء بنت أبي بكر – رضي الله عنها.

وروى ابن أبي شيبة عن عائشة " أنها سُئلت عن مسيرها؟ فقالت: كان قدراً " [2] فيظهر منها كما في هذه الرواية أنها كانت نادمة، وقد قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم: (الندم توبة) [3] .

فهي تابت؛ لأنها ندمت، لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم.

وأما الحديث المشهور عنها: " إني أحدثت بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حدثًا، أدفنوني مع أزواجه " [4]

فكذلك يدل على توبتها رضي الله عنها، ولذلك قال الحافظ الذهبي رحمه الله في شرحه للحديث: (تعني بالحدث: مسيرها يوم الجمل، فإنها ندمت ندامة كلية، وتابت من ذلك، على أنها ما فعلت ذلك إلا متأولة قاصدة للخير، كما اجتهد طلحة بن عبيد الله، والزبير بن العوام، وجماعة من الكبار ، رضي الله عن الجميع) [5] .

ولا يقال: أنها ندمت لأنها خسرت في المعركة كما يدّعي الشيعة، فلا قيمة للتأويلات والتفاسير الشيعية، فقد أثبتنا أن خروجها كان للإصلاح، ولأنه – الإصلاح – لم يتحقق وصارت حربًا، ندمت.

وقد اعترف بعض علماء الشيعة بتوبتها، كالقاضي النعمان المغربي، وذلك بقوله: (فرؤساء الناكثين : ـــ وهم أصحاب الجمل ـــ طلحة والزبير وعائشة ـــ قد تابوا من خروجهم عليه ، ورجعوا عليه وندموا على ما فرط منهم فيه ، فلم يجد أحد بعدهم سببًا لذلك يتعلق به في أن يقول بقولهم ، أو يصوّب فعلهم ، أو أن يتخذ قولًا يقول به ، ومذهبًا يذهب إليه ، وهم قد رجعوا عنه) [6] .

---

[1] المستدرك على الصحيحين ج٣ ص١٢٨ – ١٢٩

[2] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٩٧

[3] مسند أحمد ج٧ ص١١٣

[4] المستدرك على الصحيحين ج٤ ص٧

[5] سير أعلام النبلاء ج٢ ص١٩٣

[6] شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار ج٢ ص٨٧

وكذلك نعمة الله الجزائري: (إن المتكلمين من العامة و الخاصة [1] ، نصوا على أن البغاة، كفار. وان كل من خرج على امام واجب الطاعة، فهو كافر، إلا أن يتوب. ومن ثم حكموا على عايشة وطلحة وزبير، أنهم تابوا. ونصوا على أن توبة الزبير، كان بخروجه عن المعركة. وطلحة بايع لواحد من أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام وهو مجروح قبل أن يموت، قال له: مد يدك لابايع أمير المؤمنين، حتى أخرج من الدنيا وفي عنقي بيعة لامام عادل. وان عايشة أظهرت التوبة في الموارد الكثيرة) [2] .

كما إن اعترافنا نحن – أهل السُنة – بخطأ السيدة عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم لا يضر في عدالتهم، و لا ينفع الشيعة الإمامية بشيء أيضًا، فنحن لا نقول بعصمة السيدة عائشة ولا بعصمة أحدٍ من الصحابة، ولا معصوم في هذه الأمة إلا نبينا محمد صلى الله عليه وآله وسلم، والصحابة رضي الله عنهم ليسوا بمعصومين من الأخطاء والذنوب، فنحن نؤمن بعدالتهم انطلاقًا من ثناء الله تعالى ورسوله الكريم عليهم، وإيمانهم بالنبي عليه الصلاة والسلام ونصرتهم له ونشرهم ودعوتهم للإسلام في البلدان وموتهم على الإسلام، وكل هذا لا يعني العصمة من الذنوب، ونحن لا نغلو فيهم ولا ننتقص منهم، بل نحكم عليهم بما حكم الله تعالى ورسوله عليهم.

والسيدة عائشة رضي الله عنها – خصوصًا – ورد في فضلها الكثير، وأعمالها معروفة في خدمة الإسلام، كنشرها سُنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فخطئها في خروجها إلى البصرة ذنب مغمور في بحور حسناتها، فلا يحبط الذنب هذا حسناتها وأعمالها الصالحة، مع أنه ذكرنا أن السيدة عائشة لم تقصد المعصية بل كانت نيّتها حسنة في خروجها، وهو السعي في الإصلاح بين المسلمين وجمع كلمتهم وتوحيدهم ضد أعدائهم، فخطئها كان بخروجها فكان عليها البقاء في بيتها [3] ، ولكن قد أثبتنا توبتها من هذا الفعل، والله أعلم.

---

[1] العامة: أهل السُنة، الخاصة: الشيعة.

[2] عوالي اللئالي العزيزية لابن أبي جمهور ج٢ ص٢٤٠ في الهامش، من نقل المحقق من كتاب " الجواهر الغوالي " لنعمة الله الجزائري.

[3] جوابنا على سؤال كمال الحيدري: " إذا كانت تريد الإصلاح فلماذا تابت؟! أيعقل أن شخصًا يتوب عن عمله الصالح! " فكان الخطأ بعملها في الواقع وهو الخروج من بيتها إلى البصرة، وليس في النيّة، فهي متأولة.

٢- القول في رواية " أتتكم الحميراء في كتيبة يسوقها أعلاجها حيث تسوء وجوهكم " عن حذيفة

روى الحاكم في «المستدرك على الصحيحين» بسنده: (أخبرني عبد الرحمن بن حمدان الجلاب بهمدان ، ثنا هلال بن العلاء الرقي ، ثنا عبد الله جعفر ، ثنا عبيد الله بن عمرو ، عن زيد بن أبي أنيسة ، عن عمرو بن مرة ، عن خيثمة بن عبد الرحمن قال : كنا عند حذيفة رضي الله عنه فقال بعضنا : حدثنا يا أبا عبد الله ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : لو فعلت لرجمتموني ، قال : قلنا سبحان الله أنحن نفعل ذلك؟

قال : أرأيتكم لو حدثتكم أن بعض أمهاتكم تأتيكم في كتيبة كثير عددها شديد بأسها صدقتم به ؟ قالوا : سبحان الله ومن يصدق بهذا ، ثم قال حذيفة : أتتكم الحميراء في كتيبة يسوقها أعلاجها حيث تسوء وجوهكم ثم قام فدخل مخدعا) [١] ثم قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ، و لم يخرجاه. ووافقه الذهبي.

وفرح الشيعة بهذه الرواية فتجدهم في مقالاتهم يفسقون أهل الجمل لفهمهم السقيم للحديث، وخاصة السيدة عائشة رضي الله عنها!

وردنا ما يلي:

أولًا: أن القول بصحة هذه الرواية عن حذيفة رضي الله عنه محل نظر، فخيثمة دائمًا يروي عن حذيفة بواسطة، وهذا واضح في كتب الحديث، فلم يسمع منه، ففي كتاب «الجزء الخامس من حديث زيد بن أبي أنيسة ص١٢» (مخطوط) أن خيثمة يروي الرواية هذه عن فُلفلة الجعفي! وفُلفلة يقول فيه: كنا عند حذيفة ... الحديث! ، والحاكم يروي هذا الحديث عن زيد بن أبي أنيسة، فسند الحاكم منقطع، وسند زيد في كتابه أدق، كما رواها الطبراني في «المعجم الأوسط» عن فلفلة [٢] .

وفُلفلة قال عنه ابن حجر: «مقبول» [٣] ، يعني لين الحديث، إذا لم يتابع عند ابن حجر [٤] .

---

[١] المستدرك ج٤ ص٥١٨

[٢] المعجم الأوسط ج٢ ص٣٥

[٣] تقريب التهذيب ص٤٤٨

[٤] تقريب التهذيب ص٢٣

وهو كذلك لم يتابع. ولا يلتفت إلى ما رواه البزار في مسنده: (حدثنا أحمد بن يحيى الكوفي قال: أخبرنا أبو غسان قال: أخبرنا عمرو بن حريث عن طارق بن عبد الرحمن عن زيد بن وهب قال: بينما نحن حول حذيفة إذ قال كيف أنتم وقد خرج أهل بيت نبيكم صلى الله عليه وسلم في فئتين يضرب بعضكم وجوه بعض بالسيف) [1] ، حيث في سنده عمرو بن حريث، وهو مجهول، قال محمد المصنعي: (عمرو بن حريث عن طارق بن عبد الرحمن مجهول) [2] ، وبذلك لا يلتفت أيضًا إلى توثيق الهيثمي لرجال السند.

وما يقوي قولنا في ضعف الرواية، هو أن حذيفة رضي الله عنه يقول في حديثه « **أتتكم الحميراء ..** » فكلامه يبيّن أنه كان حاضرًا عند خروج السيدة عائشة رضي الله عنها ، وهنا تحقق إشكال، فحذيفة قد مات قبل خروج السيدة عائشة! ، فهو عاش بعد عثمان أربعين ليلة [3] ، وعثمان استشهد سنة خمس وثلاثين، وبشهر ذي الحجة بلا خلاف بين المؤرخين [4] ، ومعركة الجمل كانت ست وثلاثين، واختلف في الشهر؛ فقيل: جُمادى الآخرة، وقيل: جُمادى الأولى.

وعليه؛ فإنّه لا يمكن القبول بالرواية مع تلك الإشكالات، وبذلك تُرد ولا تصح.

ثانيًا: على فرض صحة الرواية فليس فيها إشكالٌ، خاصة إذا ابتعدنا عن تأويلات وتفاسير الشيعة الغريبة، فلفظة " أعلاجها " لها معاني في اللغة ولا يطلق على الكفار فقط، فقال ابن منظور في «لسان العرب» :(علج: العِلج: الرجل الشديد الغليظ؛ وقيل: هو كل ذي لحية، والجمع أعلاج وعلوج؛ ومعلوجى، مقصور، ومعلوجاء) [5] وقال أيضًا: (وفي حديث علي، رضي الله عنه: أنه بعث رجلين في وجه، وقال: إنكما علجان فعالجا عن دينكما ؛ العلج: الرجل القوي الضخم؛ وعالجا أي مارسا العمل الذي ندبتكما إليه واعملا به وزاولاه) [6] ومثله قال الأزهري في «تهذيب اللغة» [7] .

---

[1] مسند البزار ج٧ ص٢٣٦

[2] مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب لمحمد المصنعي ج٢ ص٤٤١

[3] المستدرك على الصحيحين للحاكم ج٣ ص٤٢٨

[4] فتنة مقتل عثمان بن عفان للدكتور محمد الغبّان ص١٩٣-١٩٥

[5] لسان العرب ج٢ ص٣٢٦

[6] المصدر السابق ص٣٢٧

[7] ج١ ص٢٣٩

أما لفظة «تسوء وجوهكم» ففي جميع النسخ المخطوطة للمستدرك «تسوق» إلا الدرعية، ففيها «تسوء» ، وهذا السوق للناس لا مطعن فيه، ففيه الطاعة الكاملة للسيدة عائشة رضي الله عنها.
وإن كانت «تسوء» فأيضًا لا مطعن فيها، فيقصد فيها حذيفة رضي الله عنه أن هناك ستحدث فتنة وفيها تسوء وجوهكم.
وجزى الله الأستاذ رامي عيسى خير الجزاء على تنبيهه لكل ما ذُكر.

٣- هل قال طلحة والزبير " بايعته أيدينا و لم تبايعه قلوبنا " ؟

يروي أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه عن «أم راشد» أنها قالت: (كنت عند أم هانئ فأتاها علي، فدعت له بطعام، فقال : ما لي لا أرى عندكم بركة؟ يعني: - الشاة - ، قالت : فقالت : سبحان الله ، بلى والله إن عندنا لبركة ، قال : إنما أعني الشاة ، قالت : ونزلت فلقيت رجلين في الدرجة ، فسمعت أحدهما يقول لصاحبه : بايعته أيدينا و لم تبايعه قلوبنا ، فقلت : من هذان الرجلان ؟ فقالوا : طلحة والزبير، قالت : فإني قد سمعت أحدهما يقول لصاحبه : بايعته أيدينا و لم تبايعه قلوبنا ، فقال علي : { فَمَن نَّكَثَ فَإِنَّمَا يَنكُثُ عَلَىٰ نَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا }) [1] .

ويستشكل الطاعنون علينا بهذه الرواية، لتصريح طلحة والزبير فيها بأنهما لم يبايعا عليًا، رضي الله عنهم، ولأنه سيترتب عليه إشكال، وهو أن من مات وليس في عنقه بيعة؛ مات ميتة جاهلية!
وجوابنا: أن من الثابت عن الصحابة جميعًا؛ أنهم بايعوا أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، و لم يشذ منهم أحد، وذكرنا الروايات الصحيحة التي تدل على أن الزبير وطلحة كانا مبايعين لعلي، رضي الله عنهم أجمعين، أما القول في أنهما بايعا مكرهين فهذا لم يثبت بسندٍ صحيح، وحققنا ذلك بتفصيلٍ في الباب الأول.
أما الرواية المذكورة، فقد رواها ابن أبي شيبة في «المصنف» بإسناده هذا: (حدثنا محمد بن بشر، قال: سمعت حميد بن عبد الرحمن الأصم " وفي نسخة: حميد بن عبد الله بن الأصم، وفي نسخة: أحمد بن عبد الله بن الأصم " ، يذكر عن أم راشد) ، والسند ضعيف بأم راشد، فهي مجهولة، فليس للرواية سند صحيح.

---

[1] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٧٤

ملاحظة: اختلفت النسخ في تسمية الراوي الثاني من السند، فهناك نسخة ذكرت أنه هو حميد بن عبد الرحمن بن الأصم، ونسخة أخرى ذكرت أنه هو حميد بن عبد الله بن الأصم، ونسخة ذكرت أنه هو أحمد بن عبد الله بن الأصم، ومهما كان، فيبقى السند ضعيف بأم راشد، ولكن إن كان الراوي هو حميد بن عبد الرحمن، أو أحمد بن عبد الله، فهذا يزيد السند ضعفًا، وذلك لجهالتهما.

٤- هل خرج أهل الجمل إلى البصرة من أجل المال؟!

هناك رواية تقول أن سبب خروج أهل الجمل هو لأجل المال، وهو قول الزبير بن العوام، وهذه الرواية عن عوف الأعرابي: (جاء رجل إلى طلحة والزبير وهما في المسجد بالبصرة، فقال: نشدتكما بالله في مسيركما أعهد إليكما فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقام طلحة و لم يجبه، فناشد الزبير فقال: لا ، ولكن بلغنا أن عندكم دراهم فجئنا نشاركككم فيها) كما رواها البلاذري عن أبي نضرة – المنذر بن مالك – [١] ، وفرح الشيعة بالرواية وادعوا أنها تكذب قول أهل السنة في أن خروجهم كان للإصلاح!

وجوابنا: ونكارة المتن ظاهرة وواضحة، فقد أثبتنا أن خروجهم ليس إلا للإصلاح ولتوحيد المسلمين ضد البغاة، وذلك بتفصيلٍ ممل في الباب الأول وبالروايات الصحيحة، والتي هي أصح من هذه الرواية، فقد وجدنا في أسانيد الرواية المذكورة ما وجدنا، كانقطاع او ضعف:

فرواية الطبري ينتهي سندها إلى عوف الأعرابي، وهو لم يدرك معركة الجمل، فهو ولد سنة ستين [٢] .

أما رواية البلاذري فينتهي سندها إلى أبي نضرة، المنذر بن مالك، وتكلمنا عنه سابقًا، فقُلنا أن روايته عن طلحة غالبًا بواسطة، وهو يروي عن صغار الصحابة كعبد الله بن عباس وابن عمر، كما ذكر الإمام مسلم [٣] ، وطلحة رضي الله عنه من كبار الصحابة كما هو معلوم، وهذه الرواية (رواية

---

[١] تاريخ الطبري ج٣ ص٢١-٢٢، مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٩٩، جمل من أنساب الأشراف للبلاذري ج٣ ص٦٢

[٢] تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ المزي ج٢٢ ص٤٤١

[٣] راجع ص١٠

البلاذري) قد تكون من الروايات التي لم يسمعها المنذر!، بل هذا الذي أذهب إليه، لأني وجدت أبا نضرة في رواية ابن أبي شيبة يرويها عن رجل من بني ضبيعة ، فلم يسمه، والرجل مجهول.
فليس للرواية بهذا اللفظ سندٌ صحيح متصل.
إلا أني وجدت رواية بلفظٍ آخر وأصح سنداً وأقوى من الأسانيد الضعيفة السابقة، ورواها أبو بكر بن أبي شيبة بسندٍ صحيح متصل عن أبي الأسود الدؤلي: (حدثنا عفان، قال: حدثنا حماد بن سلمة، عن داود بن أبي هند، عن أبي حرب بن أبي الأسود، عن أبيه: أن الزبير بن العوام لما قدم البصرة ، دخل بيت المال، فإذا هو بصفراء وبيضاء ، فقال : يقول الله : { وَعَدَكُمُ اللَّهُ مَغَانِمَ كَثِيرَةً تَأْخُذُونَهَا فَعَجَّلَ لَكُمْ هَذِهِ } ، { وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا } ، فقال: هذا لنا) [1] .
فتبيّن أن أهل الجمل كانوا قد استولوا على الأموال والمغانم في البصرة بعد أن كانت بيد البغاة والخوارج من قتلة عثمان، إذ كان عملهم كما أثبتنا سابقًا هو تحرير تلك المدن من سيطرة هؤلاء البغاة ومنها بيت المال في البصرة، وليس كما قالت الروايات الضعيفة في أن الزبير كان هدفه الأموال في خروجه إلى البصرة وليس الإصلاح.

٥- بيان ضعف الروايات التي تتهم السيدة عائشة بالخروج على علي

قدمنا في بحثنا الأدلة على أن السيدة عائشة وأهل الجمل عامة لم يخرجوا على علي رضي الله عنه، بل كانوا قاصدين الإصلاح، وذلك في الباب الأول « سبب خروج أهل الجمل وأهدافهم » ، وأكدنا نكارة الروايات التي تقول أن أهل الجمل خرجوا ضد علي، فهي تخالف ما ثبت، وهنا سنبيّن ضعف هذه الروايات، و لم أجد سوى روايتين بعد بحثي، وهما:
الأولى: يروي ابن الجوزي: (أخبرنا زاهر بن طاهر ، قال : أخبرنا أحمد بن الحسين البيهقي ، قال : أخبرنا أبو عبد الله الحاكم ، قال : أخبرني ليث بن طاهر المنادي ، قال : أخبرنا محمد بن يعقوب ، قال : حدثنا محمد بن جعفر الرافعي ، قال : حدثنا عبد الله بن خلاد ، قال : حدثنا عبيد الله بن عمر الرقي ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس بن أبي حازم ، عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تقول : لو استقبلت من أمري ما استدبرت و لم أكن خرجت على علي رضي الله عنه كان

[1] مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٩٦

أحب إلي من أن يكون لي من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة كلهم مثل أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام) [1] .

وجوابنا: وهذه الرواية – بهذا اللفظ – ضعيفة ولا تصح، ففي سندها مجهولون، وهم: ليث بن طاهر المنادي، ومحمد بن جعفر الرافعي، وعبد الله بن خلاد.

واللفظ الصحيح لهذه الرواية؛ هو ما ذكرناه سابقًا من رواية الحاكم في «المستدرك» بسندٍ صحيح أن عائشة قالت: (وددت أني كنت ثكلت عشرة مثل الحارث بن هشام، وأني لم أسر مسيري مع ابن الزبير) [2] .

وهذا اللفظ الصحيح، ولم تذكر فيه أنه خرجت على علي رضي الله عنه، بل ذكرت أنها ندمت فقط.

الثانية: يروي البلاذري: (حدثني أحمد بن إبراهيم الدورقي، حدثنا أبو النضر، حدثنا إسحاق بن سعيد، عن عمرو بن سعيد، حدثني سعيد بن عمرو، عن ابن حاطب: أقبلت مع علي يوم الجمل إلى الهودج وكأنه شوك قنفذ من النبل، فضرب الهودج؛ ثم قال: إن حميراء إرم هذه أرادت أن تقتلني كما قتلت عثمان بن عفان. فقال لها أخوها محمد: هل أصابكِ شيء؟ فقالت: مشقص في عضدي. فأدخل رأسه ثم جرها إليه فأخرجه) [3] .

وفرح الطاعنون، لأن عليًا في الرواية قد صرّح بإن السيدة عائشة أرادت قتله في خروجها، وذلك بقوله **" أرادت أن تقتلني كما قتلت عثمان بن عفان "** .

وهذه الرواية ضعيفة، فسندها فيه انقطاع، فعمرو بن سعيد إما أن يكون هو جد إسحاق بن سعيد، لأن نسب إسحاق هو: إسحاق بن سعيد بن عمرو بن سعيد ، وعلى ذلك فالإسناد منقطع، لأن وفاة الجد في سنة سبعين [4] ووفاة الحفيد كانت سنة مائة وسبعين [5] ، فبين وفاتيهما مائة سنة، فلا يمكن أن يكون قد سمع منه، وعلى ذلك فالإسناد منقطع ضعيف .

---

[1] المنتظم في تاريخ الملوك والأمم ج٥ ص٩٦

[2] راجع ص٣٢

[3] جمل من أنساب الأشراف ج٣ ص٤٦

[4] تاريخ خليفة بن خياط ص١٦٦

[5] رجال صحيح مسلم لابن منجويه ج١ ص٥٣

وإما أن يكون غيره، فهو مجهول لا يعرف، وعليه فالإسناد ضعيف أيضًا، إن كان غيره.
الجواب نُقل من موقع " الإسلام سؤال وجواب " .

٦- بيان عدم صحة حديث النبي لعائشة: (تقاتلين عليا وأنتِ ظالمة له) وللزبير أيضًا بنفس اللفظ

يحتج الشيعة كثيرًا بهذا الحديث، بمواقعهم ومنتدياتهم، وهو لا أصل له ولا سند ! ، فليس لهذا الحديث إسناد، فهو حديث موضوع بلا شك، فيقول الشيخ ابن تيمية: (وأمّا الحديث الذي رواه وهو قوله لها: «تقاتلين عليّاً وأنت ظالمة له » ، فهذا لا يعرف في شيء من كتب العلم المعتمدة، ولا له إسناد معروف، وهو بالموضوعات المكذوبات أشبه منه بالأحاديث الصحيحة، بل هو كذب قطعاً، فإن عائشة لم تقاتل و لم تخرج لقتال، وإنما خرجت بقصد الاصلاح بين المسلمين، وظنت أن في خروجها مصلحة للمسلمين، ثم تبيّن لها فيما بعد أن ترك الخروج كان أولى، فكانت إذا ذكرت خروجها تبكي حتى تبل خمارها) [١] .
أيضًا نؤكد ضعف حديث النبي صلى الله عليه وسلم للزبير وهو يقول له " **لتقاتلن عليًا وأنت ظالمٌ له، ثم لَيُنصرنَّ عليك** " وقد بحثنا في جميع أسانيد هذا الحديث و لم نجد سندًا صحيحًا متصلًا له، وقد قال العقيلي: (ولا يُروى هذا المتن من وجه يثبت) [٢] .
وعلى فرض صحته: فإنّه لا يقدح في عدالة الزبير رضي الله عنه، فهو ظلم عليًا رضي الله عنه في موقف معين و لم يكن متعمدًا، بدليل أنه خرج للإصلاح بين المسلمين، فهو الذي قال لأم المؤمنين بعدما أرادت الرجوع " مهلًا رحمكِ الله، بل تقدمين فيراكِ المسلمون، فيصلح الله ذات بينهم " فهذا قصده في الخروج، أما عن الظلم وكيف وقع؛ فإن جيشه – الزبير – قد قاتل عليًا رضي الله عنه.
كما أن عامة متون الحديث تقول أن الزبير قد ركب فرسه وتراجع، وهناك رواية رواها ابن عساكر في «تاريخ دمشق» تقول أن عليًا قد قال للزبير بعد تراجعه: والله ما رجع جبنًا، ولكنه رجع تائبًا [٣] ، فالزبير رضي الله عنه قد تاب من ظلمه، فانتفت الشبهة، هذا إن صح الحديث!

---

[١] منهاج السنة النبوية ج٤ ص٣١٦
[٢] الضعفاء الكبير للعقيلي ج٣ ص٦٥
[٣] تاريخ دمشق لابن عساكر ج١٨ ص٤١١

٧- هل ضرب أهل الجمل عثمان بن حنيف ونتفوا شعر لحيته؟

يدّعي الطاعنون أن أهل الجمل قد ضربوا عثمان بن حنيف رضي الله عنه ونتفوا شعر لحيته يوم الجمل، واستدلوا بعدة روايات في ذلك، وكلها ضعيفة السند، وهذا التحقيق في هذه الروايات:

الرواية الأولى: يقول الطبري: (حدثنا عمر بن شبة، قال: حدثنا أبو الحسن عن أبي مخنف ، عن يوسف بن يزيد، عن سهل بن سعد، قال: لما أخذوا عثمان بن حنيف أرسلوا أبان بن عثمان إلى عائشة يستشيرونها في أمره، قالت: اقتلوه، فقالت لها امرأة: نشدتك بالله يا أم المؤمنين في عثمان وصحبته لرسول الله صلى الله عليه وسلم! قالت: ردوا أبانًا، فردوه، فقالت: احبسوه ولا تقتلوه، قال: لو علمت أنك تدعينني لهذا لم أرجع، فقال لهم مجاشع بن مسعود: اضربوه وانتفوا شعر لحيته، فضربوه أربعين سوطا، ونتفوا شعر لحيته ورأسه وحاجبيه وأشفار عينيه وحبسوه) [١] وفي سندها أبو مخنف، وهو كذاب. فيقول الحافظ الذهبي عنه: (أخباري تالف، لا يوثق به.

تركه أبو حاتم وغيره، وقال الدارقطني: ضعيف، وقال ابن معين: ليس بثقة، وقال مرة: ليس بشيء. وقال ابن عدي: شيعي محترق، صاحب أخبارهم) [٢] .

وبالجملة؛ فكل ما يرويه أبو مخنف لا يصح، فقد ثبت عند العلماء أنه كذاب، وتكلمنا عنه في المقدمة.

الرواية الثانية: يقول الطبري: (حدثني عمر، قال: حدثنا أبو الحسن، عن أبي محمد، عن عبد الله بن عمير، عن محمد بن الحنفية، قال: قدم عثمان بن حنيف على علي بالربذة وقد نتفوا شعر رأسه ولحيته وحاجبيه، فقال: يا أمير المؤمنين بعثتني ذا لحية وجئتك أمرد، قال: أصبت أجرًا وخيرًا، إن الناس وليهم قبلي رجلان، فعملا بالكتاب، ثم وليهم ثالث، فقالوا وفعلوا، ثم بايعوني، وبايعني طلحة والزبير، ثم نكثا بيعتي، وألبّا الناس علي، ومن العجب انقيادهما لأبي بكر وعمر وخلافهما عليّ .. ...) [٣] وهذه الرواية ضعيفة، ففي سندها عبدالله بن عمير، وهو مجهول، كذلك في السند أبو محمد وهو مجهول أيضًا.

---

[١] تاريخ الطبري ج٣ ص١٨

[٢] ميزان الاعتدال للذهبي ج٣ ص٤١٩-٤٢٠

[٣] تاريخ الطبري ج٣ ص٢٤

كما في المتن نكارة، فقد أثبتنا أن الزبير وطلحة لم يكن عندهما شيءٌ من علي، وذلك عندما سألهما عن سبب خروجها وأجاب الزبير بأنه ليس عندهما مشكلة ما مع علي، فهذا مما يبطل معنى الرواية التي تدّعي أنهما كانا يألّبان الناس على علي.

الرواية الثالثة: هناك رواية أخرى عن الزهري أيضًا يقول أن أهل الجمل آذوا عثمان، وهي طويلة، إلا أن الزهري قد قال بها عن الزبير وطلحة: (وأخذوا عثمان فأرادوا قتله، ثم خشوا غضب الانصار، فنالوه في شعره وجسده، فقام طلحة والزبير خطيبين فقالا: توبة بحوبة ..) [1] .

إلا أن الإشكال في الرواية هو أن الزهري يقول في روايته " بلغني " وبلاغات الزهري ضعيفة كما هو معلوم، فقال ابن رجب الحنبلي: (قال يحيى بن سعيد القطان: مرسل الزهري شر من مرسل غيره، وقال يحيى بن معين: مراسيل الزهري ليس بشيء، وقال الشافعي: إرسال الزهري – عندنا – ليس بشيء، وذلك أنا نجده يروي عن سليمان بن أرقم) [2] .

الخلاصة: لم يثبت أن أهل الجمل آذوا عثمان بن حنيف، ولذلك تجد عدة علماء قالوا أن أهل الجمل نتفوا شعر عثمان وعذبوه، فكل ما ذكروه لم يثبت بسند صحيح، والحمد لله قد بيّنا ضعف الروايات.

ويقول الشيخ يحيى بن إبراهيم اليحيى: (ما ذكره أبو مخنف من ضرب عثمان بن حنيف رضي الله عنه، ونتف شعر وجهه، لم يثبت من طريق صحيح يمكن أن يعول عليه.

والصحابة الكرام رضي الله عنهم يتزهون عن مثل هذه المثلة القبيحة، والذي يفهم من رواية سيف أن الغوغاء هم الذين فعلوا ذلك وأن طلحة والزبير رضي الله عنهما استشنعاه واستعظماه وبعثا بالخبر إلى عائشة فقالت: خلوا سبيله وليذهب حيث يشاء

وهذه الرواية عارضت تفصيلات أبي مخنف، فهي لم تذكر الأمر بقتله أو حبسه أو الأمر بنتف شعر وجهه، وقد اختار هذه الرواية النويري وابن كثير ، وذكر الذهبي أن مجاشع بن مسعود قد قتل قبل دخول دار عثمان بن حنيف، وحتى لو فرض عدم قتل مجاشع بن مسعود فليست إليه القيادة حتى يصدر هذه الأوامر) [3] .

---

[1] المصدر السابق ج٣ ص١٨

[2] شرح علل الترمذي لابن رجب ص٥٣٥

[3] مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري ص٢٥٨-٢٥٩

٨- أكذوبة رفض أهل الجمل للاحتكام إلى القرآن الكريم

رُويت روايات عدة تبيّن أن أهلَ الجمل قد رفضوا الاحتكام إلى القرآن الكريم عند نزاعهم مع علي وجيشه، إلا أن التحقيق أظهر خلاف ذلك، فتبيّن ضعف تلك الروايات، ومنها ما رواه الطبري: (حدثني عمر بن شبة، قال: حدثنا أبو الحسن، قال: حدثنا بشير بن عاصم، عن الحجاج بن أرطاة، عن عمار بن معاوية الدُّهني - حي من أحمس بجيلة - قال: أخذ علي مصحفًا يوم الجمل، فطاف به في أصحابه، وقال: من يأخذ هذا المصحف، يدعوهم إلى ما فيه وهو مقتول؟

فقام إليه فتى من أهل الكوفة عليه قباء أبيض محشوّ، فقال: أنا، فأعرض عنه، ثم قال: من يأخذ هذا المصحف يدعوهم إلى ما فيه وهو مقتول؟

فقال الفتى: أنا، فأعرض عنه، ثم قال: من يأخذ هذا المصحف يدعوهم إلى ما فيه وهو مقتول؟ فقال الفتى: أنا، فدفعه إليه، فدعاهم فقطعوا يده اليمنى، فأخذه بيده اليسرى، فدعاهم فقطعوا يده اليسرى، فأخذه بصدره والدماء تسيل على قبائه، فقتل رضي الله عنه، فقال علي: الآن حل قتالهم، فقالت أم الفتى بعد ذلك فيما ترثي:

لا هم إن مسلما دعاهم . يتلو كتاب الله لا يخشاهم

وأمهم قائمة تراهم . يأتمرون الغي لا تنهاهم

قد خضبت من علق لحاهم) [١] كذلك يرويها الطبري بسند آخر عن الزهري [٢]، ورواها أيضًا عن سيف بن عمر.

وللرواية ثلاثة أسانيد:

الإسناد الأول: وهو إسناد « تاريخ الطبري» الذي ينتهي إلى عمار بن معاوية الدُّهني؛ وفي سندها بشير بن عاصم وهو لم يوثق، فهو مجهول. كما قال محمد المصنعي [٣] .

كما في السند: الحجاج بن أرطاة، مدلس، وقد عنعن، قال ابن حجر فيه: (أحد الفقهاء، وهو صدوق، كثير الخطأ والتدليس) [٤] .

---

[١] تاريخ الطبري ج٣ ص٤٢

[٢] المصدر السابق ج٣ ص٤٠-٤١

[٣] مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب ج١ ص٢٤٩

[٤] تقريب التهذيب ص١٥٢

الإسناد الثاني: وهو الإسناد الذي ينتهي إلى الزهري، أي من كلامه، فيقول الزهري: (قال علي لأصحابه: أيكم يعرض عليهم هذا المصحف وما فيه، فإن قطعت يده أخذه بيده الأخرى، وإن قطعت أخذه بأسنانه؟ ، قال فتى شاب: أنا، فطاف علي على أصحابه يعرض ذلك عليهم، فلم يقبله إلا ذلك الفتى، فقال له علي: اعرض عليهم هذا، وقلز هو بيننا وبينكم من أوله إلى آخره، والله في دمائنا ودمائكم، فحمل على الفتى وفي يده المصحف، فقُطعت يداه، فأخذه بأسنانه حتى قُتل، فقال علي: قد طاب لكم الضراب فقاتلوهم، فقُتل يومئذ سبعون رجلًا، كلهم يأخذ بخطام الجمل) وهو يعتبر مرسلًا، فالزهري رحمه الله ولد بعد سنة الخمسين من الهجرة، أي لم يكن حاضراً عندما حدثت الفتنة [1] .

كما أن في رواية الزهري كلامًا كثيراً منكراً:

- كقوله أن النبي ﷺ مرَّ على علي وقال عن الزبير: ليقاتلنك وهو لك ظالم. وهذا لم يثبت بسند صحيح متصل كما قلنا سابقًا [2] .

- وقوله - الزهري - أن عليًا قال للزبير: أتطلب مني دم عثمان وأنت قتلته! وقد أثبتنا أن الزبير بريء من دم عثمان رضي الله عنهما [3] .

- وقوله أن طلحة قال لعلي: بايعتُك وعلى عنقي اللج. وهذا ما أثبتنا بطلانه في كلامنا عن بيعة أهل الجمل لعلي رضي الله عنه في الباب الأول [4] .

الإسناد الثالث: يقول الطبري في تاريخه " كتب إلي السري، عن شعيب، عن سيف، عن مخلد بن كثير، عن أبيه " [5] ثم ينقل القصة مختصراً التي تتضمن رفض أهل الجمل.

وهذا السند جداً ضعيف، ففيه سيف بن عمر وهو ضعيف، فيقول ابن الجوزي عنه (قال يحيى: ضعيف الحديث فلس خير منه . وقال أبو حاتم الرازي: متروك الحديث ، وقال النسائي والدارقطني: ضعيف وقال ابن حبان: يروي الموضوعات عن الأثبات، وقال: إنه يضع الحديث) [6] .

---

[1] تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي ج٢٦ ص٤٤٠

[2] راجع ص٤٠

[3] راجع ص١٤-١٥

[4] راجع ص٩

[5] تاريخ الطبري ج٣ ص٥٢

[6] الضعفاء والمتروكين ج٢ ص٣٥

وقد تكلمنا عن سيف في المقدمة، وقلنا أننا لا نحتج بمثله لشهرة أقوال المحدثين فيه، كما أن في السند مخلد بن كثير وهو مجهول، فهذه الرواية ليس لها إسناد صحيح.

كما أنه قد ثبت عن أهل الجمل أنهم حملوا القرآن الكريم معهم، وهذا ما رواه ابن سعد بسندٍ صحيح في «الطبقات الكبرى» عن حُجير بن الربيع: (أخبرنا روح بن عبادة قال: حدثنا أبو نعامة العدوي قال: حدثنا حُميد بن هلال عن حُجير بن الربيع أنه قال: ... قتل بشر والله كثير حول عائشة يومئذٍ سبعون كلهم قد جمع القرآن، ومن لم يجمع القرآن أكثر) [1] فلا يعقل أنهم رفضوا الاحتكام للقرآن، وهم اهتموا بالقرآن الكريم وحملوه معهم!

٩- ضعف رواية ذم الأحنف بن قيس لأهل الجمل

يحتج الطاعنون برواية يذم فيها الأحنف بن قيس الزبيرَ وعائشة وطلحة، فروى الطبري وابن أبي شيبة: (حدثني يعقوب بن إبراهيم، قال: حدثنا ابن ادريس، قال: سمعتُ حصينًا يذكر عن عمرو بن جاوان، عن الأحنف بن قيس، قال: إنّ خذلاني هؤلاء ومعهم أم المؤمنين وحواري رسول الله صلى الله عليه وسلم لشديد، وإنّ قتالي رجلًا ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أمروني ببيعته لشديد، فلما أتيتهم قالوا:

جئنا لنستنصر على دم عثمان رضي الله عنه، قتل مظلومًا، فقلت: يا أم المؤمنين، أنشدك بالله أقلت لك: من تأمريني به؟ فقلتِ: علي؟ فقلت: تأمرينني به وترضينه لي؟ قلتِ نعم! قالت: نعم، ولكنه بدّل . فقلت: يا زبير يا حواري رسول الله صلى الله عليه وسلم، يا طلحة، أنشدكما الله، أقلت لكما: ما تأمراني فقلتما: علي؟ فقلت: أتأمراني به وترضيانه لي؟ فقلتما نعم! قالا: نعم، ولكنه بدل، فقلت: والله لا أقاتلكم ومعكم أم المؤمنين وحواري رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا أقاتل رجلًا ابن عم رسول الله صلى الله عليه وسلم، أمرتموني ببيعته، اختاروا مني واحدة من ثلاث خصال: إما أن تفتحوا لي الجسر فألحق بأرض الأعاجم حتى يقضي الله عز وجل من أمره ما قضى، أو ألحق بمكة فأكون فيها حتى يقضي الله عز وجل من أمره ما قضى، أو أعتزل فأكون قريبا.

---

[1] الطبقات الكبرى ج٤ ص٢١٦

قالوا: إنا نأتمر، ثم نرسل إليك، فائتمروا فقالوا: نفتح له الجسر ويخبرهم بأخباركم! ليس ذاكم برأي، اجعلوه ها هنا قريبًا حيث تطئون على صماخه وتنظرون إليه، فاعتزل بالجلحاء من البصرة على فرسخين، فاعتزل معه زهاء على ستة آلاف) [1] وصحح إسناده ابن حجر في "فتح الباري" [2] .

فادّعى الطاعنون أن الرواية قد بيّنت حقيقة أهل الجمل ومقصدهم في خروجهم، فالأحنف قد أكد أنهم قد خرجوا لقتال علي، وقال أنهم قالوا قد غيّر وبدّل، ولذا هو خالفهم ولم يخرج معهم، ويدّعون أن هذا يكفي للرد على دعوى أن أهل الجمل لم يخرجوا للقتال وإثارة الفتنة!

لكنهم جهلوا أن الرواية لا تصح، ففي سندها عمرو بن جاوان وهو لم يوثق.

قد يقال: قد ذكر ابن حبان عمرو بن جاوان في كتابه «الثقات» [3] وهذا يعني أنه ثقة عند ابن حبان، وأيضًا وثق الذهبي عمرو بن جاوان [4] .

نقول: أما مجرد ذكر عمرو بن جاوان في كتاب «الثقات» لابن حبان، فذلك أدنى درجات التوثيق، كما قال الشيخ الألباني: (القاعدة الخامسة: عدم الاعتماد على توثيق ابن حبان ... وطريقته فيه – في كتاب الثقات – أنه يذكر من لم يعرفه بجرح وإن كان مجهولًا لم يُعرف حاله، وينبغي أن يُنتبه لهذا ويُعرف أن توثيق ابن حبان للرجل بمجرد ذكره في هذا الكتاب – الثقات – من أدنى درجات التوثيق، ولهذا نجد المحققين من المحدثين كالذهبي والعسقلاني وغيرهما لا يوثقون من تفرد بتوثيقه ابن حبان ..) [5] .

وتوهّم الذهبي رحمه الله في توثيقه، وما يدل على توهمه أنه قال عن ابن جاوان في «ميزان الاعتدال»: (لا يعرف) [6] ! أو حصل لبسًا عنده، فمرة يوثقه ومرة يقول أنه مجهول.

وتوهّم ابن حجر رحمه الله في تصحيحه للسند، لجهالة ابن جاوان كما قلنا، وما يدل على توهمه أنه قال عن عمرو بن جاوان في «تقريب التهذيب» : (مقبول) [7] ، ويشرح ابن حجر معنى «مقبول»

---

[1] تاريخ الطبري ج٣ ص٣٥، مصنف ابن أبي شيبة ج٢١ ص٣٨٧

[2] ج١٣ ص٣٤

[3] الثقات ج٧ ص١٦٨

[4] الكاشف ج٢ ص٧٣

[5] تمام المنة في التعليق على فقه السنة للشيخ الألباني ص٢٠-٢٢

[6] ميزان الاعتدال ج٣ ص٢٥٠

[7] تقريب التهذيب ص٤١٩

عنده: (من ليس له من الحديث إلا القليل، و لم يثبت فيه ما يترك حديثه من أجله، وإليه الإشارة بلفظ «مقبول» ، حيث يتابع، وإلا فـــ «لين الحديث») [1] ، وابن جاوان لم يتابع على روايته هذه، فروايته هذه مردودة.

أيضًا ضعّف هذا الأثر محقق «المطالب العالية» ، فقال: (ضعيف، لأن فيه عمر بن جاوان وهو مجهول .. لا أرى وجها لقول الحافظ: «بسند صحيح» لأن عمر بن جاوان مجهول) [2]

أيضًا ضعف هذا الأثر الأستاذ فواز الشمري، وناقش فيه تصحيح ابن حجر للسند بالتفصيل، فقال:

(تعقيب على قول ابن حجر (بسند صحيح) عند إيراده لرواية الطبري : –

قد بينتُ في "المقدمة المنهجية " أن هذا تصحيح لبعض الإسناد لا كله، فراجعه في صفحة (٥٦).

– وأما لفظ (ولكنه بدل): فلا تصح لأربعة أسباب:

السبب الأول: أنها لفظة منكرة (ولكنه بدل)، فيها طعن.

السبب الثاني : أن ابن جاوان مجهول.

السبب الثالث : هو مجيء خبر يخالف هذه اللفظة بإسناد حسن عند ابن أبي شيبة في مصنفه (٣٨٩٨٦) قال : حدثنا خالد بن مخلد قال : حدثنا يعقوب، عن جعفر بن أبي المغيرة، عن ابن أبزى قال : انتهى عبد الله بن بديل إلى عائشة وهي في الهودج يوم الجمل فقال: (يا أم المؤمنين، أنشدك بالله، أتعلمين أني أتيتك يوم قتل عثمان فقلتُ : إنّ عثمان قد قتل فما تأمريني؟ فقلتِ لي : " الزم عليًا فوالله ما غيّر ولا بدّل ؟) فسكتت، ثم أعاد عليها ثلاث مرات : فسكتت، فقال: (اعقروا الجمل)، فعقروه، قال: فنزلت أنا وأخوها محمد بن أبي بكر واحتملنا الهودج حتى وضعناه بين يدي علي، فأمر به علي فأُدخل في منزل عبد الله بن بديل).

إسناده حسن. يعقوب : هو ابن عبد الله بن سعد القمي. وابن أبزى : هو عبد الرحمن رضي الله عنه، كما في الفتح.

وجوّد إسناده ابن حجر في فتح الباري (١٣/٥٧) قال : [أخرج ابن أبي شيبة بسند جيد عن عبد الرحمن بن أبزى...] فذكره. فهذا الخبر الذي كانت أحداثه من داخل المعركة يدل على أن عائشة رضي الله عنها كانت تقول خلاف ما تزعمه رواية عمرو بن جاوان التي كانت قبل المعركة، وحينما

---

[1] المصدر السابق ص٢٣

[2] المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية ج١٨ ص١٢٩

كانت أم المؤمنين رضي الله عنها في قلب المعركة ووسط القتال وغاية الخصومة والوطيس : ذكّرها عبد الله بن بديل رضي الله عنه بقولها (الزم عليا، فوالله ما غيّر ولا بدّل)، فلم تقل (ولكنه بدّل)، بل سكتت إقراراً بصحة كلامه، وسكوتها رضي الله عنها أيضاً يدل على ندمها في الخروج إلى العراق عندما رأت القتل قد استحر أمام عينيها ، فلا شك أن الحال قبل نشوب الحرب سيكون أهون، والجواب كذلك سيكون أهون.

والسبب الرابع : أن بداية الخبر تخالف خاتمته، فالأحنف رحمه الله في بداية الخبر كان يعظم الزبير رضي الله عنه ويستعظم القتال ضده، قال: فأتاني أفظع أمر أتاني قط، فقلت: إن خُذلاني قومًا معهم أم المؤمنين وحواري رسول الله ﷺ لشديد...]، وقال : فقلت : والله لا أقاتلكم ومعكم أم المؤمنين وحواري رسول الله ﷺ ...

ثم في خاتمة الخبر يرمي كلاماً مسيئاً للزبير رضي الله عنه حين جاء رجل فأخبره عن لحوق الزبير رضي الله عنه بسفوان، فقال الأحنف : فما يأمن؟ جمع بين المسلمين حتى ضرب بعضهم حواجب بعض بالسيف ثم لحق ببنيه وأهله!]. والخبر ذكره المحققان في صحيح تاريخ الطبري (٣/ ٣٨٠) وذكروا لبعضه شواهد صحيحة، غير لفظة (ولكنه بدّل) فإنهما ضعّفاها، وليس لها طريق صحيح، فقالا :

وفي النفس شيء من لفظة (نعم، ولكنه بدّل) فإنّ عائشة والزبير وطلحة رضي الله عنهم نصحوا الناس ببيعة علي، و لم يخرجوا لأن عليًا رضي الله عنه بدّل، وإنما خرجوا إصلاحاً بين الناس، وطلباً للقصاص من قتلة عثمان، لذا فإنّا نرجح أن هذه العبارة (ولكنه بدّل): "شاذة" والأرجح : أنهم سكتوا، و لم يقولوا : (بدّل)، والذي يدفعنا إلى ذلك : هو ما أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (عن عبد الله بن بديل الخزاعي، أنه قال لعائشة رضي الله عنها : يا أم المؤمنين، أتعلمين أني أتيتك عندما قتل عثمان فقلتُ : ما تأمريني ؟ فقلتِ : الزم عليًا ؟ فسكتت)، وجوّد ابن حجر إسناد هذه الرواية في الفتح، وكذلك كان جواب عائشة لعمار بعد انتهاء المعركة عندما عاتبها على خروجها فلم تسكت فحسب، بل مدحت عماراً، وأثنت عليه بأنه قوّال للحق) [1] .

---

[1] صحيح أخبار صفين والنهروان وعام الجماعة ص٣٣٦

١٠- رواية ضعيفة عن بعر جمل عائشة

يروي الطبري في تاريخه: (حدثني عمر، قال: حدثنا أبو الحسن، قال: حدثنا أبو ليلى، عن أبي عكاشة الهمداني، عن رفاعة البجلي، عن أبي البختري الطائي ، قال: أطافت ضبة والأزد بعائشة يوم الجمل، وإذا رجال من الأزد يأخذون بعر الجمل فيفتّونه ويشمّونه ، ويقولون: بعر جمل أمنا ريحه ريح المسك ..) [١] .

واستهزأ الطاعنون من الشيعة في منتدياتهم بهذه الرواية ومضمونها، ففيها رجال من الأزد يشمّون بعر جمل السيدة عائشة ونحو ذلك، إلا أن سند الرواية ضعيف جدًا، ففيه أبو عكاشة الهمداني وهو مجهول، فقال عنه الحافظ ابن حجر العسقلاني في «تهذيب التهذيب» : (أحد المجاهيل) [٢]

كذلك في السند أبو ليلى، وهو مجهول، قال عنه ابن حجر في ترجمته له: (أبو ليلى، يقال: الخراساني، روى عن أبي عكاشة الهمداني) [٣] ، ثم قال عنه في «تقريب التهذيب»: (أبو ليلى الخراساني، مجهول) [٤] ، ثم إن صحت الرواية فهم رجالٌ قلة كما هي واضحة الرواية، وليس عامة من تبع أم المؤمنين وطلحة والزبير رضي الله عنهم.

١١- تأويل قول عمار بن ياسر عن عائشة بشأن خروجها

يتمسّك الطاعنون بما صح عن عمار بن ياسر رضي الله عنه في يوم الجمل، فقد روى البخاري في صحيحه عن عمار بن ياسر رضي الله عنه وهو يقول: (إن عائشة قد سارت إلى البصرة، ووالله إنها لزوجة نبيكم صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة، ولكن الله تبارك وتعالى ابتلاكم، ليعلم إياه تطيعون أم هي) [٥] .

حيث ادعوا – حسب فهمهم للرواية – أن طاعة السيدة عائشة في تلك الأحداث هي مخالفة لطاعة الله تعالى، ونحو ذلك من التأويلات الموافقة لهواهم وبدعهم، وقد أجاب الدكتور إبراهيم بن عامر

---

[١] تاريخ الطبري ج٣ ص٤٨-٤٩

[٢] ج١٢ ص١٧٢

[٣] المصدر السابق ج١٢ ص٢١٦

[٤] ص٦٦٩

[٥] صحيح البخاري ص١٧٥٧

الرحيلي على هذه الشبهة بجوابٍ مفصل، فقال: (وأما قول عمار في الجزء الأخير من الأثر: (ولكن الله ابتلاكم لتتبعوه أو إياها) فليس بمطعن على عائشة رضي الله عنها وبيان ذلك من عدة وجوه:

الوجه الأول: أن قول عمار هذا يمثل رأيه. وعائشة رضي الله عنها ترى خلاف ذلك، وأن ما هي عليه هو الحق، وكل منهما صحابي جليل، عظيم القدر في الدين والعلم، فليس قول أحدهما حجة على الآخر.

الوجه الثاني: أن أثر عمار تضمن معنيين أولهما قوله: (إنها زوجة نبيكم في الدنيا والآخرة) وهذا نص حديث صحيح كما تقدم. والآخر قوله: (ولكن الله ابتلاكم بها لتتبعوه أو إياها) وهذا قول عمار، فإن كان قول عمار غير معارض للحديث فلا مطعن حينئذ، وإن كان معارضا للحديث فالحديث هو المقدم.

الوجه الثالث: أن الشهادة بأنها زوجة النبي صلى الله عليه وسلم في الدنيا والآخرة، حكم عام باعتبار العاقبة والمآل. وقول عمار حكم خاص في حادثة خاصة، فرجع الحكم الخاص إلى العام وآل الأمر إلى تلك العاقبة السعيدة فانتفى الطعن.

الوجه الرابع: أن غاية ما في قول عمار هو مخالفتها أمر الله في تلك الحالة الخاصة، وليس كل مخالف مذمومًا حتى تقوم عليه الحجة بالمخالفة، ويعلم أنه مخالف، وإلا فهو معذور إن لم يتعمد المخالفة، فقد يكون ناسيًا أو متأولا فلا يؤاخذ بذاك.

الوجه الخامس: أن عمارًا رضي الله عنه ما قصد بذلك ذم عائشة ولا انتقاصها، وإنما أراد أن يبين خطأها في الاجتهاد نصحًا للأمة، وهو مع هذا يعرف لأم المؤمنين قدرها وفضلها وقد جاء في بعض روايات هذا الأثر عن عمار أن عمارًا سمع رجلًا يسب عائشة، فقال: (اسكت مقبوحًا منبوحًا، والله إنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة ولكن الله ابتلاكم بها ليعلم أتطيعوه أو إياها))[1] .

فكما قال الشيخ؛ أن هذا رأيه، وليس حجة على عائشة، فعائشة كان ترى خلاف ذلك، فهي خرجت للإصلاح بين المسلمين و لم تخرج لقتال علي، وليس ببعيد أن عمارًا لا يعرف سبب خروج أم المؤمنين، وهدفها في خروجها، وهذا ما نقول به ونذهب إليه، والأدلة على أنها كانت تريد الإصلاح والخير للمسلمين ذكرناها في بداية البحث، فلو يعلم أنها تريد الإصلاح بين المسلمين بعد تفرقهم لما قال ذلك!

---

[1] الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال ص٣١٩-٣٢٠

١٢- هل طعن الصحابي أبو بكرة بالسيدة عائشة؟!

روى الإمام البخاري في صحيحه عن الصحابي أبي بكرة رضي الله عنه أنه قال: (لقد نفعني الله بكلمة سمعتها من رسول الله صلى الله عليه وسلم أيام الجمل بعدما كدتُ أن ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم؛ قال: لما بلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أهل فارس قد ملَّكوا عليهم بنت كسرى، قال: لن يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة) [١] .

حيث يدّعي الطاعنون أن الحديث يطعن ويذم عائشة رضي الله عنها، فأهل الجمل - على لسان أبي بكرة - ولوا أمرهم لها!

والحقيقة أن أهل الجمل أخذوا أم المؤمنين لقربها من رسول الله ﷺ ولمكانتها عند المسلمين و لم تكن بمقام القيادة، فيقول أبو بكر بن العربي: (وأما خروجها إلى حرب الجمل فما خرجت لحرب، ولكن تعلق الناس بها، وشكوا إليها ما صاروا إليه من عظيم الفتنة، وتهارج الناس، ورجوا بركتها في الإصلاح، وطمعوا في الاستحياء منها إذا وقفت إلى الخلق وظنت هي ذلك، فخرجت مقتدية بالله في قوله: {لَّا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ} النساء: ١١٤.

وبقوله: {وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا} الحجرات: ٩

والأمر بالإصلاح مخاطب به جميع الناس من ذكر أو أنثى، حر أو عبد) [٢]

فالقيادة كانت لطلحة والزبير رضي الله عنهما، وإن كانت القيادة لها فقد تكون غير عالمة بحديث النبي صلى الله عليه وسلم، إذ أن الحديث لم يرويه غير أبي بكرة من الصحابة، رضي الله عنهم.

---

[١] صحيح البخاري ص١٠٨٦

[٢] أحكام القرآن ج٣ ص٥٦٩-٥٧٠

المراجع

المراجع السُنّية:

١. المدخل إلى علم السنن، أبو بكر البيهقي، دار اليسر – دار المنهاج، الطبعة الأولى ١٤٣٧ هـ – ٢٠١٧ م

٢. دراسات تاريخية، أكرم ضياء العُمري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية – المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

٣. الكنى والأسماء، الإمام مسلم بن الحجاج، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م

٤. جامع التحصيل في أحكام المراسيل، صلاح الدين بن خليل العلائي، عالم الكتب، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م

٥. مصنف ابن أبي شيبة، أبو بكر بن أبي شيبة، دار القبلة – مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

٦. العلل، علي بن المديني، المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية ١٩٨٠ م

٧. العواصم من القواصم، أبو بكر بن العربي، مكتبة السنة، الطبعة السادسة ١٤١٢ هـ

٨. عصر الخلافة الراشدة، أكرم ضياء العُمري، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م

٩. تاريخ أبي زرعة الدمشقي، أبو زرعة الدمشقي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م

١٠. فضائل الصحابة، أحمد بن حنبل، جامعة القرى، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

١١. مسند أبي يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى التميمي، دار المأمون للتراث، الطبعة الثانية ١٤١٠ هـ – ١٩٨٩ م

١٢. تاريخ مدينة السلام، الخطيب البغدادي، دار الغرب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

١٣. فتنة مقتل عثمان بن عفان، الدكتور محمد بن عبد الله الغبّان، العبيكان، الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م

١٤. المستدرك على الصحيحين، الحاكم النيسابوري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م
١٥. مصنف عبد الرزاق الصنعاني، عبد الرزاق الصنعاني، المجلس العلمي، الطبعة الأولى ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م
١٦. الفصل في الملل والأهواء والنحل، ابن حزم الظاهري، دار الجيل، الطبعة الثانية ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م
١٧. فتح الباري، ابن حجر العسقلاني، دار المعرفة
١٨. البداية والنهاية، ابن كثير، دار هجر، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
١٩. تعظيم قدر الصلاة، محمد بن نصر المروزي، مكتبة الدار، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ
٢٠. التاريخ الصغير ، محمد بن إسماعيل البخاري، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
٢١. العقيدة الواسطية، ابن تيمية، أضواء السلف، الطبعة الثانية ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م
٢٢. سلسلة الأحاديث الصحيحة، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الطبعة الأولى:
ج١: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
ج٧: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م
٢٣. مسند أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م
٢٤. سير أعلام النبلاء، الحافظ شمس الدين الذهبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م
٢٥. المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، دار الحرمين، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
٢٦. تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، دار الرشيد، الطبعة الثالثة ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م
٢٧. البحر الزخار المعروف بمسند البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو العتكي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م

٢٨. مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، محمد المصنعي، مكتبة صنعاء الأثرية – الفاروق الحديثة، الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م
٢٩. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، الطبعة الثالثة ١٤١٤ هـ
٣٠. تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، دار أحياء التراث العربي، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م
٣١. تاريخ الطبري، محمد بن جرير الطبري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
٣٢. جمل من أنساب الأشراف، أحمد بن يحيى البلاذري، دار الفكر، الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م
٣٣. المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م
٣٤. تاريخ خليفة بن خياط، خليفة بن خياط العصفري، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م
٣٥. رجال صحيح مسلم، أبو بكر أحمد بن علي بن مَنجُويَه، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
٣٦. منهاج السنة النبوية، ابن تيمية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
٣٧. الضعفاء الكبير، أبو جعفر محمد بن عمرو العقيلي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م
٣٨. تاريخ دمشق، ابن عساكر، دار الفكر ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م
٣٩. ميزان الاعتدال، الحافظ شمس الدين الذهبي، دار المعرفة، الطبعة الأولى ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م
٤٠. شرح علل الترمذي، ابن رجب الحنبلي، مكتبة المنار، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
٤١. مرويات أبي مخنف في تاريخ الطبري، يحيى بن إبراهيم اليحيى، دار العاصمة

٤٢. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، يوسف بن عبد الرحمن، جمال الدين المزي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
٤٣. الضعفاء والمتروكين، أبو الفرج عبد الرحمن بن الجوزي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م
٤٤. الطبقات الكبرى، محمد بن سعد بن منيع البصري، دار الكتب العلمية، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م
٤٥. الثقات، محمد بن حبان البستي، دائرة المعارف العثمانية، الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م
٤٦. الكاشف، الحافظ شمس الدين الذهبي، دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م
٤٧. تمام المنة في التعليق على فقه السنة، محمد ناصر الدين الألباني، دار الراية
٤٨. المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، ابن حجر العسقلاني، دار العاصمة - دار الغيث، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م
٤٩. صحيح أخبار صفين والنهروان وعام الجماعة، فواز الشمري، دار الكتب العلمية.
٥٠. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني، المعارف، تصوير دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م
٥١. الاستيعاب في معرفة الأصحاب، أبو عمر بن عبد البر، دار الجيل، الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م
٥٢. صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري، دار ابن كثير، الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م
٥٣. الانتصار للصحب والآل من افتراءات السماوي الضال، إبراهيم بن عامر الرحيلي، مكتبة العلوم والحكم، الطبعة الثالثة ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٣ م
٥٤. السنن الكبرى، أبو بكر البيهقي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م
٥٥. معرفة الثقات، أحمد بن عبد الله العجلي، مكتبة الدار، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م

٥٦. المراسيل، عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م
٥٧. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
٥٨. الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر العسقلاني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م
٥٩. أحكام القرآن، أبو بكر بن العربي، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م

المراجع الشيعية:

١. شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار، القاضي النعمان المغربي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة الثانية ١٤٣١ هـ
٢. عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، ابن أبي جمهور الأحسائي، مطبعة سيد الشهداء، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م
٣. وسائل الشيعة، الحر العاملي، مؤسسة آل البيت، الطبعة الرابعة ١٤٣٨ هـ
٤. الفهرست، محمد بن الحسن الطوسي، مؤسسة نشر الفقاهة، الطبعة الثانية ١٤٢٢ هـ
٥. رجال النجاشي، أبو العباس أحمد بن علي النجاشي، مؤسسة النشر الإسلامي، الطبعة السادسة ١٤١٨ هـ
٦. دراسات في ولاية الفقيه وفقه الدولة الإسلامية، حسين علي المنتظري، الدار الإسلامية، الطبعة الثانية ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م
٧. ولاية الفقيه في حكومة الإسلام، محمد الحسين الحسيني الطهراني، دار المحجة البيضاء
٨. بحار الأنوار، محمد باقر المجلسي، دار أحياء التراث
٩. مبادئ أصول الفقه، عبد الهادي الفضلي، مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع

١٠. كتاب الرجال، تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي، المطبعة الحيدرية – النجف ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م
١١. معجم رجال الحديث، أبو القاسم الخوئي، مؤسسة الإمام الخوئي، الطبعة الخامسة ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م
١٢. نقد الذات، حسين علي منتظري، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى ٢٠٢٠ م
١٣. أوائل المقالات، محمد بن محمد بن النعمان المُلقّب بالمفيد، نشر المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، مطبعة مهر، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ، تحقيق إبراهيم الأنصاري